التضخم النقدي بين التفسير والقياس اشارة خاصة للظاهرة عند مستويات مختلفة من نمو الدخل الوطني العراق للمدة 1990 – 2015

أ.م.د.عبد الزهرة فيصل يونس م.د. إقبال هاشم*

المستخلص

لقد كان التحليل الاقتصادي منذ أن أرسيتْ أركانه حتى نضجتْ مضامينه وأدواته يأتي لاحقا ليستقصي الأسباب ويجانس الصفات ويستنبط ما ينتظم الظواهر من الجواهر الكلية التي تعارف الباحثون والعلماء على نعتها بـــ (القوانين) ، لذلك يمكن القول بأن التضخم بوصفه تجلي الاختلالات بين تياري التدفقات النقدية والسلعية أصبح محسوساً مع الانتقال من اقتصاد الاكتفاء الذاتي إلى الاقتصاد التبادلي وهذا يعني أنه وجود سابق للوعي به إذْ إن تراكم آثاره وتزأيي الخشية من مخاطره هو الذي دفع الباحثين للتعمق في دراسته فذهبوا في تبيان علله وتسليط الاضواء على انعكاساته الاجتماعية والتنموية والاجتهاد في وصف طرائق معالجته مذاهب شتى لا يهيمن أي منها على الحقيقة كاملة ولكنه في الوقت نفسه ينطوي على قبس منها آثرنا الاهتداء ب أيحاءاته وأبجدياته المنهجية لدراسة وقياس العلاقة التكا ملية بين المتغيرات الاقتصادية الكلية ومعدلات الأسعار المنعكسة عن تفاعلاتها في الاقتصاد العراقي بُغية التوافر على رؤية شاملة يضمن الخلود إليها امكانيات التنبؤ بمسارات تطورها المستقبلية فإن أصبنا حسبنا المحأولة وإن أخطأنا فشافعنا عن الخطأ نية صادقة وجهد حثيث .

Abstract

The economic analysis, since the establishment of its pillars until the maturity of its contents and tools, comes later, to investigate the reasons, and homogeneity of qualities , devising what regulates the total phenomena, that researchers and scientists knew about the laws. Based on this introduction, it can be said that inflation, as a phenomenon reflects the imbalance between the two monetary and commodity flow streams, became tangible, with the transition from the economy of self-sufficiency to the economy of exchange. This means that it is existed before the awareness about it, as the accumulation of its effects and the growing fear of its risks is what motivated researchers to study itin depth, they went on to explain its reasons, and shed light on the social and developmental repercussions, and the methods of dealing with different doctrines. We have used its methodologies to study the phenomenon of inflation in the Iraqi economy, and to measure the complementary relationship between its basic variables to get a comprehensive vision that ensures predictability of its future development paths. If we succeed, then we try, but if we failed, we have only tried and make a desired will, and strenuous effort.

* عضو هيئة تدريس / الجامعة المستنصرية/ كلية الادارة والاقتصاد/ قسم الاقتصاد

المقدمة

الظواهر التي تتكرر بتكرار الحوادث المولِّدة لها تشكل مجالا خصباً للبحث العلمي المعني أ بداً بالعام المشترك والمتواتر بوصفه منبع القوانين وبيئتها الحاضنة ، والتضخم واحد من تلكم الظواهر الذي بقي وجوده محجوباً عن الابصار حتى تراكمت آثاره وباتت انعكاساته فهرع الاقتصاديون يولّون النظر في أسبابه ومقتضيات علاجه ، علاقته بالمتغيرات الاقتصادية الأخرى وتأثيره على سياق تطورها ، فمنذُ القرن الخامس عشر وتفسير الاقتران بين عرض النقود وارتفاع المستوى العام للأسعار كان هاجسا للتجاريين (الميركانتيليين) الذين لازالتْ تحليلاتهم للعلاقة بين سعر الفائدة والتضخم تحتل مكانة مرموقة في الفكر الاقتصادي الحديث والمعاصر ورغم تبأين المجتمعات من حيث مستوى تطورها والقيود الحاكمة لنزعتها الاستهلاكية ورصيدها من الموارد الاقتصادية يكاد الاجماع يكون تأما بين الباحثين على أن أسباب التضخم الذي يداهم اقتصادياتها تغَرف من منهل واحد يتحدد بجدلية العلاقة بين الاقتصايَن العيني والنقدي ، وهذا لا يعني مُصادرة التمأيز الذي تفرضه الظروف الذاتية والموضوعية بل الإقرار بإن تماء العلل ومصداقاتها إلى نسق بنيوي مشترك ، فالإنتاج المحلي الإجمالي وعرض النقود فضلاً عن الانكشاف الاقتصادي هي التي تمثل الأسباب الأساسية لنشوء الظاهرة ، إذ بتفاعلها تتحدد مديات الأثر وفاعلية المؤثر مُسفرة عن مُركَّب جديد السمة الغالبة عليه هي (التكيف) لذلك ظل التضخم إتجاها عأما ينظم سير الاقتصادات نحو النمو والتجدد ، ولازالتْ الموازنة بين كونه أيجابيا حتميا أو سلبياً مُصطنَعا اشكالية لم يهتد الاقتصاديين إلى حسمها بعَدْ.

إستناداً إلى هذه الرؤيَ استكملنا دراستنابالإشارة إلى مقدمات ونتائج الظاهرة في العراق باحثين عن خصوصية التفاعل بين أسبابها ، البنيوية والطارئة ، وتجلياته المتجذرة والزائلة.

فرضية البحث: إن التضخم شكّل معلمة من معالم الاقتصاد العراقي رغم سيادة أنظمة اقتصادية متبأينة من حيث الفلسفة والمنطلقات عبر التجربة التاريخية من 1990 – 2015 .

هدف البحث: يتلخص هدف البحث بتقصي جدلية العلاقة بين البعُدين الداخلي (فجوة العرض والاصدار النقدي المُفرَط) والخارجي (الانكشاف الاقتصادي) وتداخل انعكاساتهما على المستوى العام للأسعار في العراق للمدة 1990 – 2015.

منهجية البحث

لقد اتبعنا في دراستنا منهجا استقرائيا يقوم على ركيزتين هما: التوصيف بالإعتماد على الكتابات الموثوقة والبيانات الاحصائية المُعتمَدة والمساهمات العلمية الرصينة والجادة ، والتحليل استنادا إلى المقارنات النقدية بين السرد النظري ومعطيات الواقع الموضوعي وذلك للتوافر على رؤية حقيقية غير محكومة بمقولات مُسبقَةٌ تدَّعي الصلاح والإطلاق ولا تؤمن بالنسبية والإختلاف .

ولغرض الإحاطة بموضوع الدراسة تنأولنا مقترباته عَبرَ المحأور الآتية :

المحور الأول : التضخم .. الظاهرة والتجليات .

المحور الثاني : التضخم .. النظرية والآثار .

المحور الثالث: التضخم في الاقتصاد العراقي... التحليل و القياس .

الاستنتاجات والتوصيات

المحورالأول

التضخم ... الظاهرة والتجليات

التضخم ظاهرة تليدة من حيث كونها وجودا متحققا ووعياً إستباقيا , فبعد انحلال اقطاعيات القرون الوسطى وفك أ سر العلاقات الا قتصادية المحلية والدولية من الإ نغلاق والتقوقع جاءتْ وتحديدا بعد عام 1868 البدأيةِ الحقيقية لدراسة الظاهرة على وفق منهج تحليلي ورؤية علمية ، ويمكننا تمييز مرحلتين في تشخيص المشكلة وتأطيرها هما : مرحلة الرصد والفرز, ومرحلة الاستنباط والتفسير, ومع تراكم المعطيات المعرفية بخصوصها اكتسب تعريفها طابعتكامليا جعل الوعي باحداثيتها أوسع مدى وأكثر نضوجا.

عرَّفها جونسون على أنها "الارتفاع المؤكد للأسعار"(1) دون أن ينتبه إلى أن الارتفاعات السعرية اللحظوية قصيرة الأجل حتمية أيضا ومع هذا لايمكن عدّها ضربا من ضروب التضخم.

أما (بال) فيعتقد بأن وضع تعريف جامع مانع لمصطلح (تضخم) أمر ليس بسيطا ولا مُ يَسرا لإنطواء الظاهرة على متغيرين مترابطينولكنهما مستقلين في الوقت ذاته هما: الدخل والسعر(2) ، لذلك أضحى التضخم على وفق (بيجو) زيادة الدخول النقدية منسوبة إلى ناتج العمل فهو " الحالة غير الطبيعية للزيادة في كمية النقود"(3) . إذ (عندما يتضاعف حجم العملة المتأولة سريعا قياسا على عرض البضائع والخدمات تنخفض قيمة النقود وترتفع الأسعار) (4) .

ويرى (Growther) بان التضخم هو"انخفاض قيمة النقود كنتيجة لارتفاع الأسعار"(5) مُتغافلا عن أن العكس قد يكون صحيحا ،أي أن الأسعار ترتفع بسبب انخفاض قيمة النقود الناتج عن الاصدار النقدي المكشوف ، ويؤكد (جيمس جوارتيني) على هذه الحقيقة بقوله:إن سبب التضخم هو النمو السريع(في كميات النقد المتاحة لأية أمة ، وهي عملتها وحسابها الجاري وشيكات المسافرين ، بمعدلات اسرع من معدلات نمو الاقتصاد) [6] . وخلافاً لما سبق يذهب (أيزنزيغ) إلى ضرورة الوقوف على العوامل المُشرِعَة للتضخم والمُتسبِبَة في حدوثه لكي نتمكن من تعريفه ، فشيوع هذه الظاهرة في بريطانيا للمدة 1900 – 1951 كان نتيجة لارتفاع أسعار المواد الخام المستوردة مع محدودية وعاء العملة والائتمان الداخليين ، وأمام تراجع الموجودات المالية لمنشآت الأعمال كان لابد من اللجوء إلى الجهاز المصرفي للحصول على تسهيلات أضافية ، واتساقا مع ما سبق يحدد (أيزنزيغ) أنواعا متداخلة من التضخم مثل : تضخم العملة والائتمان والقوة الشرائية والميزانية وفيض الاستثمار فضلا عن تضخم نقص الإنتاج ، وهكذا يصبح لكل علة معلول ينبثق عن مفاعيلها ويتلبس بلبوسها[7] ، وما يُسجَل له هنا هو إنه أشار بكل وضوح إلى التضخم المستورد سواء المُحمّل بعلاوة المَنشأ أو الناجم عن القيود التجارية فضلاً عن تاكيده على الارتباط بين التضخم النقدي وتضخم الأسعار إذ يشير الأول إلى اختلال التوازن بين وسائل الدفع الفائضة والحاجة الفعلية لها مما يقود إلى زيادة معدلات الأسعار بوتيرة متصاعدة . ويرتكز (هانسن) في تحليله للظاهرة على فرضيتين مترابطتين هما: [8]

1 – في أي نظام اقتصادي يمثل الطلب على الإنتاج وعوامله (D) دَيناً مُكافئا لعرض النقود (MS) ، أي أن :

$$D = MS$$

2 –إن العرض الكلي من السلع والخدمات وعوامل الإنتاج يُشكِّل طلبا في الوقت نفسه على النقود . ومن أجل صياغة نظريته على وفق المنطق الرياضي لجأ (هانسون) إلى التمييز بين نوعين من الأسواق هما :

سوق السلع	سوق العوامل الإنتاجية
n : عدد الأسواق	m : عدد اسواق العوامل الإنتاجية
i : عدد السلع المتداولة	j : عدد عوامل الإنتاج الموظفة
x : التناسب السلعي	x r: التناسب بين عوامل الإنتاج
p : أسعار السلع	p e: أسعار عوامل الإنتاج

$$\sum_{i=1}^{n} x.p + \sum_{j=1}^{n} xr.pe > 0 \quad \text{-----} \quad (1)$$

$$\Sigma\, x.p \geq 0 \quad \text{-----} \quad (2)$$

$$\Sigma\, xr.pe \geq 0 \quad \text{-----} \quad (3)$$

وقد استنتج من المعادلات أعلاه حقيقة كون أن فائض الطلب في السوقين النقدية والسلعية هو الذي يتسبب في حدوث ظاهرة التضخم بوصفها (حالة عدم التوازن المنعكسة عن زيادة القوة الشرائية المُفضية إلى تصاعد المستوى العام للأسعار) [9] .

ولكن مأيؤخذ على (هانسن) هو أنه لم يوضح أي نوع من عرض النقود يقصد في معادلته ، هل هو M1: (العملة + الودائع تحت الطلب) ، أو M2 : (M1 + الودائع التي يحتفظ بها الجمهور في المصارف الاجنبية أو لدى المؤسسات الحكومية) ، ونستبعد أن يكون مقصوده (M3) لأنها أُستحُدِثتَ بعد عام 1980 من قبل البنك الاتحادي الفيدرالي الامريكي. [10]

ومع كل ذلك يكاد الاجماع أن يكون ثما بين الاقتصاديين حول اشتراط تزامن حدوث المتغيرين الحاكمين لاكتمال التوصيف، وهما :

1 -السعر (p) ، فارتفاع هذا المؤشر يدل على وجود الظاهرة وبغض النظر عن أسبابها .

2 -الزمن (t) الذي يجب أن يكون ملحوظا ومُمتدا .

وبكلمة موجزة يعبر التضخم عن (الارتفاع المستمر والشامل في المستوى العام للأسعار)[11] وحَسبْ.

المحور الثاني
التضخم..النظرية والآثار

نستطيع القول اهتداءً بما سبق أن الظاهرة بكل ابعادها لاتتجاوز حدود ثنائية (القدرة الشرائية – السعر) أو لنقل ترابطية الأسواق (السلع والخدمات / العمل) من حيث كونهما لا يتحركان إلا بدافع تحصيل الدخل وأن حصة أي منهما تُقلص أو تزيد من حصة الآخر، والسؤال الذي ينطوي عليه المسار التكاملي لكلا السوقين يبقىلم إذا؟

لقد تبلور الجواب عن هذا الاستفهام الكبيرفي ثلاثة اتجاهات تحليلية هي:

1 - **نظرية فجوة العرض** حيث يذهب انصارها إلى أن السياسات المالية أو النقدية التوسعية تفضي إلى زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات بمعدلات أعلى من الزيادات المُتناهية مع العرض الكلي، وينعكس هذا الاختلال حتماً بصورة زيادات متوالية في المستوى العاملأسعار، فتخفيض معدلات الضريبة يعني ضمناً زيادة الدخل القابل للتصرف بالنسبة للقطاع العائلي ومعدلات الأرباح بالنسبة لقطاع الاعمال مما يقود إلى زيادة الإنتاج ، إذن لم إذا ينشأ فائض الطلب في نه أية المطاف ؟. يُعلل اصحاب هذا الاتجاه التحليلي (التناقض المُتصوَر) عن ازدواجية التأثير بالآتي :

أ – إن الزيادة في الطلب الاستهلاكي لا تحدث نتيجة زيادة الدخول القا بلة للتصرف بعد التخفيض الضريبي وإنما بفعل اعتماد المستهلكين على مدخراتهم السابقة ومكتنزاتهم النقدية فضلاً عن الاعتمادات الاستهلاكية .

ب – ارتفاع معدلات الإنفاق العام استجابة للزيادات المتوقعة في أجور ورواتب العاملين في القطاع الوظيفي أضافة إلى الاعانات الحكومية والموارد المخصص للأشغال العامة .

ج – ان زيادة معدلات الأرباح تقود إلى زيادة الميل المتوسط للاستثمار ، وهذا يعني زيادة طلب القطاع الخاص ومزاحمته للقطاع العام على الموارد الاقتصادية المتاحة مما يقود إلى زيادة أسعارها ، أي زيادة التكاليف الإنتاجية وسعي رجال الاعمال لنقل أعبائها إلى المستهلكين النهائيين .

د– ان إنخفاض أسعار الصرف الناجم عن السياسات النقدية التوسعية يترتب عليها زيادة في الصادرات التي تصبح أكثر قدرة على التنافس وبالتالي نقص العرض الكلي بمقدار نسبة الصادرات الموجهة للأسواق الدولية . ويستند أنصار هذا الاتجاه على تحليل اقطاب النظرية الكمية للنقود الذين وظفوا أدوات قانون العرض والطلب في تفسير آ ليات تحديد أسعار

السلع والخدمات بوصفها انعكاسا لتغيرات قيمة النقود (12) ، فمع افتراض ثبات سرعة التداول (V) المحكومة بعوامل ثقافية ومؤسسية (نظام تسوية المعاملات اليومية ،التقنيات المصرفية ، طريقة توزيع الرواتب والأجور ، العادات الإدخارية) وبلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل يجد أي تغيير في عرض النقود صداه في المستوى العام للأسعار، ويمكن التعبير عن هذه النتيجة رياضيا على وفق المتطابقة الآتية: (13)

$$M.V = P.Y \quad \text{---- (1)}$$

$$M = \frac{P.Y}{V} \quad \text{--- (2)}$$

فإذا رمزنا لمعكوس (V) بالرمز L ، تكون :

$$M = L\,.\,.\,.\,. \quad \text{---- (3)}$$

$$M + \Delta M = L\,.\,P.\,(Y + \Delta Y) \quad \text{---------- (4)}$$

وبطرح المعادلة (3) من (4) نحصل على :

$$\Delta M = \Delta Y \quad \text{------ (5)}$$

أي ان التغير في عرض النقود مهما كان طفيفا سيقود إلى تغير مماثل في المستوى العام للأسعار . من خلال هذا التحليل الآلي المُبسط تولدَتْ قناعة عند الكلاسيكيين تقول بأن التضخم يظل حادثة طارئة تنتهي بمجرد امتصاص فائض عرض النقود المولَّد.

وقد حاول الاقتصادي السويدي (فيكسل) إضفاء طابع حركي على هذا التشخيص الساكن من خلال الربط بين معدل الفائدة النقدي (الأسمي) ومعدل الفائدة الطبيعي (الحقيقي) ، إذ عندما يكون معدل الفائدة الأسمي أصغر من الحقيقي يكون الإنفاق العام أكبر من الإنتاج المُتحقق مما يفضي إلى استمرار التضخم وزيادة معدلاته ، ولا يمكن تجاوز هذا الانحراف إلا من خلال تقليص الإنفاق الحكومي وزيادة أسعار الفائدة لذلك فهو لا يرى بأن التضخم سوف تتوقف معدلاته عن التصاعد بمجرد امتصاص النقود الفائضة وسبب ذلك هو ارتفاع الأجور الناجم عن ارتفاع الأسعار والذي يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب النقدي وهكذا تستمر العملية الحلزونية حتى يلتقي سعر الفائدة الطبيعي والنقدي عند محطة توازنية جديدة[14]، إذن تظل كمية النقود هي المتغير المستقل المُتحكِم بمسارات الاتجاه العام للأسعار على وفق رؤية الكلاسيكيين وتلامذتهم الجدد .

لقد تراجع الاقتصاديون عن هذا الاسلوب في التفسير أمام موجة التحليل الكينزي التي اجتاحتْ (العالم الاقتصادي) أبان العقود "الاربعيني والخمسيني والستيني "من القرن العشرين قبل أن يعيد

إليه (فريدمان) واقطاب مدرسته بريقه الخافت، يقول في هذا الخصوص : (ربما لم يكن هناك أي علاقة تجريبية في الاقتصاد لاحظ أحد من قبل إنها تتواتر بشكل موحد في ظل ظروف متنوعة على نطاق واسع مثل العلاقة بين التغيرات .. في رصيد النقود وفي الأسعار، إذ الواحد منهما يرتبط بالآخر ارتباطا ثابتا وفي الاتجاه نفسه) [15]، فـ (كل انكماش جوهري .. نتج أما عن أو تأثر بالاضطرابات النقدية ، وان كل تضخم تولّد عن توسع نقدي) [16]، يسراي ه في هذه الرؤية جيمس جوارتيني بقوله : (ان مفتاح استقرار الأسعار واضح كل الوضوح : السيطرة على نمو النقد المتدأول.. ويمكن تحقيق ذلك بطرق مختلفة ، فقد يُطلَب من مجلس الاتحاد الفيدرالي الذي يتولى اصدار النقود ابقاء التضخم عند نطاق ضيق) [17].وما يؤخذ على هذا الحكم الصارم هو (ان الناتج المحلي الاجمالي وعرض النقود يتحركان معا ولذلك لا يمكن لأي شخص التأكيد بشكل قاطع عما إذا كان عرض النقود هو الذي يتسبب في تغيير الناتجأم أن التغيير في الناتج هو الذي يتسبب في تغير عرض النقود ، وبالنسبة للتنبؤ فان فريدمان يجادل باننا لسنا بحاجة إلى معرفة مَنْ الذي كان السبب ومَنْ الذي كان النتيجة لأن الجهل هو النعمة) [18] على حد تعبيره ، وهو قول مردود على صاحبه ، فالعِلم لا يبدأ الا بالإستفهام .. كيف؟ ولا ينتهي إلا بالسؤال لمإذا؟ وكل خطوات البحث العلمي محأولات للوصل بين الناصيتين . وعلى العموم وفي محأولة لتأكيد العلاقة بين التضخم وعرض النقود قام البنك الدولي للإنشاء والتعمير بدراسة الظاهرة استنادا على البيانات الآتية :

جدول (1)

معدلات نمو النقد المتأول والتضخم السنوي في مجموعة من الدول المختارة للمدة 1990 – 2000

الدولة	معدل نمو النقد المتدأول %	معدل التضخم السنوي %
حالات النمو البطئ للنقد المتدأول		
سنغافورة	0.7	1.6
السويد	1.4	3
المملكة المتحدة	2.2	2.7
فرنسا	2.9	1.8
الولأيات المتحددة الامريكية	1.8	2.3
المتوسط*	1.8	2.28
حالات النمو السريع للنقد المتدأول		
غانا	22.4	25.8
فنزويلا	38.8	44
نيجيريا	25.6	29.2
جأمايكا	26.4	27.9
أورغوأي	32.3	45.4
المتوسط*	29.1	34.46
حالات النمو المفرط		
تركيا	61	73
رومانيا	62	111
أوكرانيا	135	670
الكونغو	1313	4011
المتوسط *	392.75	1216.25

المصدر : البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، مؤشرات التنمية العالمية

من الجدول أعلاه نلحظ العلاقة الطردية بين عرض النقود (MS) والتضخم, فالمجموعة ذات النمو البطيء كانت المتوسطات للمتغيرين فيها (1.8%) للنقد المتدأول مقابل (1.26%) للتضخم , وهما نسبتان مقبولتان خاصة إذا ما عرفنا بأن معدل تضخم (4%) يُعَدُ حدا آمناً يمكن للاقتصاد أن يمتص الصدمات الناجمة عنه والأ مر ليس كذلك بالنسبة للمجموعة الثانية التي يقترب معدل التضخم فيها (34.46%) من ضعف متوسط النقد المتأول (29.1%) , أو المجموعة الثالثة التي

تدهورتْ قيمة العملة فيها نتيجة ارتفاع المستوى العام للأسعار بمعدلات أكثر من ثلاثة اضعاف معدلات نمو عرض النقود , وفي هذه الحالة لابد من تضافر عمل السياستين المالية والنقدية لتجاوز هذه المعضلة التي اصطلح على تسميتها بـ" التضخم المفرط ".

2. نظرية الكلف المتزايدة :

بعد الحرب العالمية الثانية تزامن حدوث ظاهرتان كان الاقتصاديون يعتقدون باستحالة وقوعهما معا هما التضخم والركود اذْ الأول يمثل مؤشرا للتوسع في الإنفاق الكلي الاستهلاكي نتيجة زيادة معدلي الاستثمار والتشغيل أو المبالغة في الاصدار النقدي المكشوف بوصفه أداة من أدوات التمويل بالعجز للبرامج الحكومية , أما الثاني فهو دليل انكماش يفترَض أن يقود إلى انخفاض ملحوظ في المستوى العام للأسعار, ولكن الواقع ظل يسير باتجاه مُفارِق للنظرية فكان لابد من التحليل والتفسير أو التبرير ,وهذا ما فعله (دوزنبري) عام 1950 وسار على خطاه (آكلي) الذي ميز بين نوعين من الأسواق هما : [19]

أ) سوق السلع والخدمات الاستهلاكية وتتحدد الأسعار داخل اطاره بفعل القوى التنافسية التي ينطوي عليها قانون العرض والطلب ويمكن أن تضم هذه السوق عددا كبيرا من المواد الأولية والمنتجات الزراعية.

ب) سوق العوامل الإنتاجية والسلع شبه الصناعية والتي تُفرَض الأسعار فيها بصورة قصدية وعبر الاجراءات التعاقدية.

ويعتقد (آكلي) ان النوع الثاني من الأسواق عند مرحلة التشغيل الكامل يحاول أن يزيد دخله النقدي بآلية مُدبَّرة عن طريق فرض أسعار تواطؤية , فالعاملون يطالبون بزيادة أجورهم النقدية للحفاظ على قوتها الشرائية ورجال الاعمال يحرصون على زيادة معدلات الأرباح أو الحفاظ عليها فترتفع التكاليف الإنتاجية التي لابد معها من رفع أسعار المخرجات الإنتاجية وهكذا ينشأ التضخم اللولبي أو الحلزوني. ولا يمكن على وفق (آكلي) وضع حد لهذا التكون إلا بتجميد التدافع للحصول على الموارد الاقتصادية المحدودة [20]

ويمكن تكثيف المنحى التحليلي لـــ (آكلي) بالمعادلات الآتية: (21)

$$P \cdot x = w \cdot s + f \quad \text{-------- (1)}$$

$$p.\Delta x + x.\Delta p = w.\Delta s + s.\Delta w + \Delta f \quad \text{------- (2)}$$

$$p.\Delta x - w.\Delta s = -x.\Delta p + s.\Delta w + \Delta f \quad \text{------- (3)}$$

إذ : p = السعر , f = الأرباح المتحققة , w = الأجور , x= كمية الإنتاج , s = عدد العمال.
فالطرف الأيسر يُجَسِّد التغير في قيمة الإنتاج والعمل الخالق له وبذلك فهو يمثل (ريع الإنتاجية) الذي تستفيد منه جميع الأطراف , المستهلكون نتيجة انخفاض الأسعار $(-x.\Delta p)$ والعاملون بارتفاع معدلات الأجور $(+s.\Delta w)$ وأرباب العمل بفعل زيادة معدلات الأرباح $(+\Delta p)$.
إن هذه المقاربة تؤكد وجود علاقة أيجابية بين زيادة مخصصات الأجور وارتفاع معدلات الأرباح ، فعندما يزداد مستوى الأجور $(w.\Delta s)$ بنسبة أعلى من معدل زيادة انتاجية العمل $(p.\Delta x - w.\Delta s)$ عندئذ يرفع رجال الاعمال أسعار منتجاتهم للحفاظ على الأرباح عند مستوياتها المعيارية.

3: وايلز ووهم قوة التنظيم النقابي

حأول الاقتصادي الامريكي (Wiles) في أنموذجه تكثيف المُتبنيات التحليلية وتحميل طرف واحد من اطراف المعادلة الإنتاجية مسؤولية الاختلال بين تياري الإنتاج العيني والحصص النقدية للمنتجين , فليستْ الأسعار اداة لتخصيص الموارد بل غطاء للنفقات , وكما كانت الأجور شُكِّل المُكون الأكبر في هيكل التكاليف لذلك فإن أي تغير يطرأ عليها يقود حتما إلى تغيير مماثل في المستوى العام للأسعار , أي أن:

$$\Delta p = f(\Delta w)$$

وهذه العملية تعتمد على قوة النقابات العمالية التي أصبحتْ أسيرة لمطالباتها المستمرة بزيادة أجور العاملين المُحَفِّزَة بالعوامل الآتية: (22)

(أ) المحاكاة والتقليد الذي بمو جبه تحأول النقابات العمالية التماهي مع مستويات الأجور في البلدان الأخرى حيث يمكن لمنتجيها أن ْ يجنوا فوائض التجارة الخارجية بفعل عوامل الميزة النسبية.

(ب) العوامل السياسية وخاصة ظهور اليسار الجديد في أوربا الغربية وانتشار أفكاره ودعاته في الأوساط الجامعية وتسلل اقطابه إلى النقابات العمالية وتزعمها بدلاً من اليمين المُهادن لذلك بدأتْ النقابات تشكل قوة احتجاجية متمردة تسعى دائما لكسب ود منتسبيها من خلال المطالبات المتواصلة بزيادةأجور أعضائها من العاملين.

(ت) ولكن ورغم الوجاهة النظرية لهذا السرد التحليلي تغافل أصحابه عن حقائق لا تؤيده ولا تفصح عن واقعيته كارتفاع معدلات الأجور حتى في حالة غياب النشاطات النقابية وبذلك لا

يمكن تحديد النسبة بين الإيرادات الأجرية الحاصلة بفعل المطالبات النقابية ونظيراتها المنعكسة عن مفاعيل قوى السوق وزيادة معدلات الإنتاجية , فعلى وفق تقديرات (ميتشل) يتراوح التفاوت بين الأجر النقابي ومثيله اللانقابي بحدود (20–30)% فضلاً عن أن نسبة العاملين المنضوين تحت أجنحة النقابات العمالية في الولايات المتحدة الامريكية مثلاً لا تتجاوز الـ (21)% [23] مما يقلل من الميل إلى المراهنة على هذه الفرضية في تحصيل اليقين بخصوص تشخيص أسباب التضخم.

ويميز بعض الاقتصاديين واستنادا إلى مبدأ (قوة النقابات) بين ثلاثة أنواع من التضخم هي : [24]

أ – التضخم الاعتيادي الذي ينشأ بفعل زيادة الأجور في القطاعات الاقتصادية القائدة التي تتمتع بمعدلات نمو أسرع من غيرها مما يؤدي إلى مطالبة العاملين في القطاعات الأخرى الأقل نموا وغير النامية اصلا بزيادات مماثلة فيأجورهم النقدية .

ب – التضخم الهيكلي ويمثل الكلفة التي يدفعها المجتمع نتيجة السياسات النقدية التوسعية بما في ذلك تخفيض القيمة المعيارية للعملة . ويستند أصحاب هذا الرأي إلى لازمتين منطقيتين هما :

– طبيعة الأسواق ، فبعد ظهور كتابي ،(تشامبرلين)(التنافسية الاحتكارية) و(جوان روبنسون) (احتكار القلة) لم تعُدْ القناعة الانطباعية بسيادة سوق المنافسة التامة قائمة لذلك اصبحتْ حرية تقرير الأسعار عبر التنافس محض خيال وسادتْ معها فكرة الأسعار المُدسيّة ، فكل ارتفاع في الإنفاق الاستثماري يجد له صدى في مستوى الأسعار وبالاتجاه ذاته . وفي هذا الصدد يقول جالبريث : (إن الشركات مثل جنرال موتورز و اكسون و جنرال اليكتريك قد استولتْ بالفعل على دور السوق الحر ، نحن لدينا نظام اقتصادي.. هو في جزء مهم منه اقتصاد مخطط) [25].

– الارتفاع المستمر للأسعار بفعل (علأوة التضخم) التي سلط الأضواء عليها (كاليسكي) ، فعندما تدُار الأجور من خلال اتفاقيات وعقود بين الإدارة والاتحادات النقابية ، يحرص الطرف الأول على فرض علأوة سعرية تضمن له الاحتفاظ بحصة من الأرباح المحجوزة كافية لتغطية نسبة من الأرباح الموزعة على المساهمين و نسبة الديون إلى حقوق الملكية واخيرا تقديرات مبالغ الاستثمارات المتوقعة ، ومع فرض العلأوة السعرية لابد من رفع الأ سعار لكي تجاري التكاليف

المتزايدة بسبب هذه العلاوة.[26] وإذا كان كاليسكي حصر تاثير فرضيته في المشروعات الصناعية فإن (وايتروب) قد عمَمَها على الاقتصاد بكامله ، لا بل إنها أصبحتْ الآن القاعدة النظرية للنماذج الرياضية .[27]

ج- التضخم الركودي ، فاعتمادا على المعادلة الآتية :

$$P = Y / Q$$

حيث:(p = المستوى العام للأسعار، Y= الدخل النقدي، Q= الناتج الحقيقي) .

تصبح (الأجور النقدية أساسية لمستوى الأسعار مادامتْ ليست مرنة في الهبوط نظرا لأ ن تخفيضها ينتهك العقد الضمني مع العامل ... ولذلك في الأجل القصير يجب أن يتم تعديل أسعار المنتجات وفقاً لتطورات الأجور النقدية وتكلفة الإنتاج وليس العكس) [28]، واعتمادا على هذه الرؤية يمكن الكشف عن امكانية حدوث (الركود التضخمي) ، فإبطاء (الإنتاج الذي يحصل للحد من المطالبات المتمادية في زيادة الأجور يفضي إلى حملات تسريح مؤقت للعاملين ويقود بدوره إلى انكماش مصحوب بارتفاع في المستوى العام للأسعار)

4: التضخم من منظور المدرسة البنيوية

المدرسة البنيوية واحدة من أهم المدارس الفكرية التي اختصتَ بتحليل العلاقات الاقتصادية ونظام التغذية العكسية بين المراكز الرأسمالية واطرافها الناشئة . تنطلق في تحليلها لظاهرة التضخم من ثلاث ركائز أساسية هي : [30]

(أ) **مبدأ التبادل غير المتكافئ:** فاحتواء الاقتصاديات النامية من قبل المراكز الصناعية عرضَّها ولازال للاستنزاف والتشويه الهيكلي والذي تتحدد أبرز معالمه بالأحادية والازدواجية , مما جعل هذه البلدان مَصباً لكل الصدمات التي تتولدّ عن الدورات التجارية في العالم المتقدم, من هنا يصح القول بأن التضخم الذي ابتليتْ به هذه البلدان كان مُستورداً في عمومه. [31]

(ب) **مبدأ التموضع والديمومة** إذ ونتيجة عدم مرونة الجهاز الإنتاجي لهذه البلدان واعتمادها على تصدير سلعة واحدة أو أكثر من السلع الأولية للحصول على الموارد المالية اللازمة لتغذية ميزانيتها فإن الاختلال المولِّد للتضخم سيحصل في حالة زيادة أسعار الصادرات أو انخفاضها, ففي حالة الزيادة تزداد العوائد الإنتاجية للمنتجين ويزداد معها الطلب الاستهلاكي ,

وأمام محدودية العرض وعدم قدرة الجهاز الإنتاجي الوطني على الاستجابة يرتفع المستوى العام للأسعار مُحَفِزا العاملين على المطالبة بزيادة الأ جور مما يؤدي إلى زيادة التكاليف الإنتاجية وبالتالي الأسعار وهكذا ينشأ اللولب الحلزوني للتضخم

وفي حالة انخفاض أسعار الصادرات تنخفض القدرات الاستيرادية للدولة، ولما كان جزء كبير من وسائط إشباع الحاجات الاستهلاكية المحلية ومستلزمات الإنتاج أيضا يتأتى من الأسواق الخارجية فسيترتب على ذلك انخفاض في العرض , ومع استمرار الطلب بالتز أيد ترتفع أسعار السلع والخدمات . كما ان انخفاض أسعار الصادرات ينطوي على انخفاض مُتحصلات الحكومة من النقد الاجنبي مما يضطرها لاتباع سياسة التمويل بالعجز لموازنتها العامة فتنخفض قيمة العملة (قوتها الشرائية) مُسببة ارتفاعا ملحوظا في مستويات الأسعار . (32)

(ج) **مبدأ التوالد الذاتي** من الصحيح القول مع البنيويين بأن التضخم ظاهرة مستوردة , بالقوة أو بالفعل, أي كوجود متحقق أو امكانية وجودية, ذلك لأن الاقتصادات النامية قد تطورتْ بفعل حركة المراكز الرأسمالية وصيرورته ا التاريخية مما أعاد تشكيل هياكلها على وفق خاصيتي التبعية والإزدواجية فصار أي تضخم يتخلل مفاصل الاقتصاد الرأسمالي يجد له منفذا في الاقتصاديات النامية, ولكن من الصحيح أيضا ان تفاقم المشكلة يتم بفعل مغذيات داخلية يمكن استعراضها على الوجه الآتي: (33).

ا) **الثقافة الاجتماعية**: أي العادات والتقاليد التي صَبغَتْ النمط الاستهلاكي بطابع بذخي ,افراطي ,مظهري , يتطلب وسائط إشباع أكبر من قدرة الاقتصاد الوطني على الاستجابة , ويكفي أنْ نستعرض متطلبات المناسبات الاجتماعية مثل:الزواج ,المآتم , الاحتفالات الدينية ، من غذاء وهدايا ...إلخ لنعرف حجم العبءالذي يتحمله الاقتصاد النامي فيأشواطه الأولى من الحركة.

ب) **عامل التقليد والمحاكاة**: خاصة للنمط الاستهلاكي الغربي الذي لم يكن كذلك إلا بعد وصول حواضنه إلى مراحل متقدمة من التطور الصناعي والتكنلوجي, فالأمم المغلوبة تقلد الأمم الغالبة في معاشها وثقافتها كما استنتج العلامة العربي ابن خلدون في القرن الرابع عشر الميلادي (34), ومما يُعزز الآثار الاقتصادية لهذا العامل هو ضعف الحافز على الادخار وارتفاع الميل الحدي

للاستهلاك عند الأغنياء بفعل دافع المباهاة وعند الفقراء بسبب اتساع فجوة الاشباع نتيجة انخفاض مستويات الدخول المتأرجحة حول حدالكفاف [35].

ج) **عامل التوقعات:** فارتفاع الأسعار اليوم ونتيجة محدودية القدرات الاقتصادية المحلية وعدم ثقة الجمهور بالسياسات المُنظِمَة لها يوحي با رتفاعات متواصلة في الغد مما يقود إلى زيادة الطلب آنياً وينعكس ذلك حتما على قيمة النقود باتجاه الانخفاض فتتو إلى الارتفاعات في الأسعار أولا, ويلجأ اصحاب رؤوس الأموال إلى تهريبها ثانياً, وهكذا يتزامن حصول التضخم مع الانكماش بحيث يبدو الأول هو السبب والثاني هو النتيجة

د) بناءً على (النظريات الاجتماعية للاستهلاك تزيد معدلات التضخم من التطلعات وبذلك تؤدي إلى مزيد من الإنفاق) [36] المولِّد في ظل محدودية العرض المحلي من السلع والخدمات للتضخم

الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم

تختلف الآثار بين كون التضخم متوقع أو غير متوقع, مفاجئا أو بطيئا ، فتتولد عن الحالة الأولى الانعكاسات الآتية: [37]

1. ان التضخم عبارة عن (ضريبة مُستترة تعمل على اعادة توزيع الدخل بتحويل ال قوة الشرائية عن أولئك الذين ترتفع دخولهم النقدية بسرعة أقل من سرعة ارتفاع الأسعار... إلى مَنْ ترتفع دخولهم بأسرع من الأسعار التي يدفعونها, وكتعميم تقريبي فإن أولئك الذين يحصلون على دخول ثابتة) [38] يقع على كواهلهم الثقل الأكبر للأعباء التضخمية.
2. تحويل الثروة من الدائنين إلى المدينين , ففي ظل التضخم ترتفع أسعار الأصول العينية وتنخفض قيمة الأصول النقدية, ولما كانت الديون تُعَدُّ من قبيل الخصوم النقدية فلابد أن تنخفض قيمتها ومع انخفاضها يخسر الدائن ويربح المدين خاصة إذا وظف دينه في شراء أصل عيني. وبوصف الحكومة مَدينا صافيا فسوف تستفيد من هذه الآلية في تحويل الموارد من الدائنين إلى المدينين كما يمكنها تحصيل موارد نقدية أكبر بسبب النظام الضريبي القائم على أساس الدخل الاسمي فضلاً عن ان نظام احتساب مخصصات الاندثار على أساس القيمة الاصلية لرأس المال الثابت التي تنخفض مع ارتفاع معدلات التضخم يجعل المنشآت الإنتاجية غير قادرة على توفير الأموال اللازمة لتجديد الأصول الثابتة أضافة إلى ان دفع ضريبة الأرباح يتم على أساس قيمتها الأسمية مما يؤدي إلى

انخفاض قيمتها الحقيقية ، وهذان العاملان ينقصان من القدرات المالية للمنشآت الاقتصادية فيقل اندفاعها نحو الاستثمار وتنخفض معدلات النمو الاقتصادي

3. ان زيادة معدلات التضخم تنعكس على أسعار الصادرات باتجاه الارتفاع من خلال تاثيرها على سعر الصرف مما يُخفض من قدرتها التنافسية في السوق الدولية ، فيقل الطلب عليها وتتقلص الإيرادات المالية المُتحصلةَ منها والتي تعُ المصدر الأول لتمويل الميزانية الحكومية في عموم البلدان النامية

4. مع تصاعد وتأثر التضخم يصبح من المُتعذَر وضع خطط اقتصادية طويلة الأجل, فسيادة التشاؤم وانعدام اليقين بشأن المستقبل يجعل هامش المخاطرة في أي عمل استثماري كبيرا, لابل مع انطلاق الشائعات حول عدم القدرة على تجاوز المُعضلِ التضخمي يتخلى الكثير من رجال الأعمال عن استثماراتهم (التي تنطوي على التزامات بعيدة لمدى, وربما ينقلون اعمالهم ونشاطاتهم الاستثمارية إلى بلدان تتمتع ببيئة أكثر استقرارا.. كذلك عندما تنتهج الحكومات سياسات التمويل بالعجز فإن الناس سوف يصرفون وقتا أقل في الإنتاج ووقتا أكثر في حمايةِ ثرواتهم) [39]، ولكن الكثيرين يذهبون عكس ذلك حيث يعتقدون بأن الإنفاق الحكومي مهما كانت مصادر تمويله هو الذي يقود إلى تحقيق الاستقرار والنمو المتواصلين فهم لا يقرون كأسلافهم الكلاسيكيين بمبدأ الميزانية المتوازنة, إذ لابد من العجز لمعالجةمشكلة تباطؤ النمو الاقتصادي [40] .

5. إن التضخم يجعل قيمة النقود في هبوط مستمر و(إذا لم يكن للمال قيمة مستقرة ومعروفة فإنه يصبح من الصعب على المقترضين والدائنين التوصل إلى شروط متفق عليها بينهم لإتمام أي قرض , كما أن المعاملات التي تمتد لفترات زمنية تصبح محفوفة بمخاطر أضافية فضلاً عن حجب كثير من المبادلات المُجزية الواعدة وتقليص المكاسب التي تتأتى عن ثقة الناس بالحكومة) [41].

6. وبفعل التضخم سوف تتحول الاستثمارات إلى عمليات اكتناز آمنة مثل شراء (الذهب والفضة والقطع الفنية .. وتنتقل الموارد من المشاريع الأكثر انتاجا إلى الأقل منها لذلك يتباطأ النمو الاقتصادي) [42].

المحور الثالث

التضخم في الاقتصاد العراقي التحليل والقياس

يكاد يكون الاقتصاد العراقي المصداق الأكثر وضوحا لمفهوم (بنيوية التضخم) الذي ركز عليه انصار مدرسة التبعية في تحليلاتهم , حيث تفضي علاقات التكامل الأفقي بين اقتصادين غير متكافئين من حيث درجة التطور وامكليات الإنتاج إلى تجذير قواعد الإعتماد أولاً واعادة صياغة النمأيات السائبة بما يتلاءم مع مصلحة الطرف الأقوى ثانياً .

وهذا يعني أن موقع كل اقتصاد على خارطة العلاقات الاقتصادية الدولية تحدد درجة اندماجه بالاقتصاد الدولي التي هي نقطة الإرتكاز في سيولة التضخم وتعدد مصادره, ويمكننا القول بأن التبعية تفرض اتساع دائرة الانكشاف الاقتصادي الذي يَحدُ من مديات مرونة الجهاز الإنتاجي ويضيق مساحة القاعدة الإنتاجية مما يقود إلى زيادة احتمالات تلقي الصدمات والتأثر بها كما هو موضح في المخطط البياني الآتي:

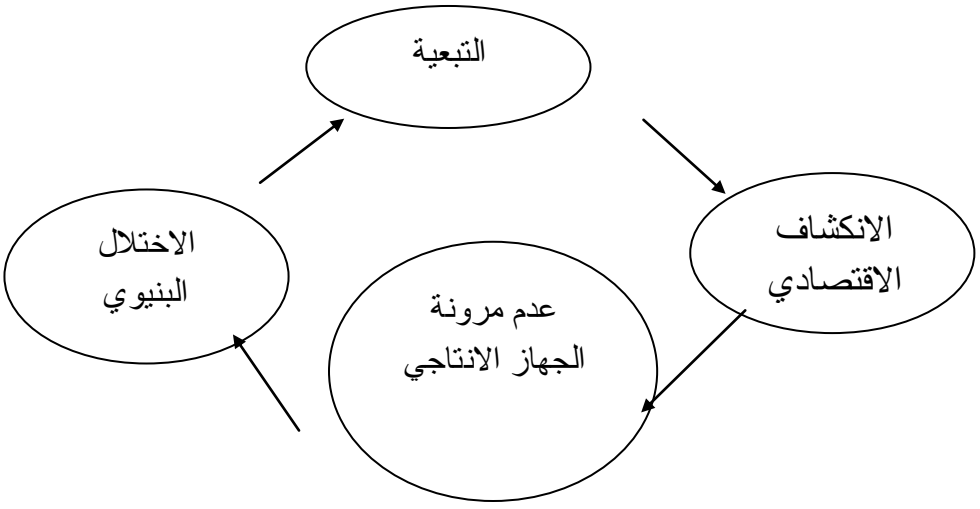

وتعُدَ التجارة الخارجية في العراق المصدر الأكثر بروزاً ل (ارتفاع الأسعار إذ يلعب التصدير دورا مُهما ًفي تصريف الفائض كم ا أن الاستيرادات تلعب دورا رئيساً في تحديد حجم العرض الحقيقي) [43]، أي أن الأسعار الداخلية تعتمد بشكل مباشر على مستويات أسعار السلع والخدمات في الخارج , إذ (إن عدم مرونة هيكل الإنتاج من حيث كونه أحادي الجانب وعدم استجابته لتغيرات حجم الطلب المحلي يؤدي إلى ارتباطه بالسوق العالمية متأثرا بشروط التبادل التجاري المتدهورة مع العالم الرأسمالي) [44].

ونظرا للظروف الخاصة بالتجربة العراقية ارتأينا تقسيمها إلى مرحلتين لأغراض التحليل هما:

1 -المرحلة من 1990-2003 , وهي مرحلة شاذة لأنها مرحلة حرب وحصار لم يكن بيد الإدارة الاقتصادية سوى أدوات السياسة النقدية وسيلة لتكييف الأوضاع أو التكيف معها وخاصة عرض النقود الذي نمى بمعدلات عالية جدا مما أثر على قيمة الدينار العراقي وقوته الشرائية حيث بلغ كمتوسط للسنوات (1991-2003) (61.15)% مُتزامنا مع متوسط تضخم سنوي وصل إلى (109.3%) ولكن مع معدلات بطالة مرتفعة تراوحتْ بين (6.5%)عام 1991 و(28.1%) عام 2003, أما معدلات الفائدة الحقيقية فظلتْ سالبة طيلة المدة المذكورة باستثناء سنة 1999 نتيجة انخفاض معدل التضخم فيها إلى 12.5% حيث سجلتْ قيمة موجبة مقدارها 0.3% وهي نسبة ضئيلة لا تكفي لتحفيز الفوائض النقدية الخاصة بالتوجه إلى الجهاز المصرفي . أما النمو الاقتصادي فرغم تسجيله لمعدلات عالية في بعض السنوات كما في (1992,1997,1998) الا انها بدأتْ سالبة في سنة 1991(-6.4%) وانتهتْ سالبة (-6.9 , - 33.1)% للسنتين (2002,2003) على التوالي , كما هو موضح في الجدول (2).ويمكننا تسجيل بعض الملاحظات على علاقة المتغيرات الهيكلية بالتضخم في الاقتصاد العراقي وكالآتي :

أ) لا توجد علاقة دالية واضحة بين التضخم والبطالة كما يفترض الاقتصادي الانجليزي (فيليبس) في منحناه المشهور, ويعود ذلك باعتقادنا إلى ضعف العلاقات التشابكية بين قطاعات الاقتصاد العيني المختلفة من جهة وبينه وبين الاقتصاد الرمزي من جهة اخرى نتيجة تخلف الجهاز المصرفي وبداءة الأسواق المالية وغياب الرؤية الادارية لطبيعة التفاعلات بين المتغيرات الاقتصادية, فنلاحظ مثلا من الجدول (2) تزامن المديات القصوى للبطالة مع أعلى معدلات التضخم سنة 1992 حيث بلغ معدل التضخم (83.7%) مُقترناً بمعدل بطالة (7.5%) , ارتفع في السنة التالية إلى (207.6%) مقابل (8.5%) ثم (492%) مقابل (10.5%) وهكذا.

ب) وجود علاقة طردية بين معدلات التضخم و معدلات النمو الاقتصادي , وهذا يعكس زجاعة سياسات التمويل بالعجز في تركيزها على المسارات الحقيقية القاضية بتوجيه المال المولّد نحو الجهاز الإنتاجي لسد فجوة الغطاء النقدي واستبداله بالأصول المُستحدَثة الجديدة , ويمكن اثبات ذلك من خلال الجدول (2) ، فعندما بلغ معدل النمو الاقتصادي (34.8%) في سنة

1998 كان معدل التضخم 14.7% , ولكن عندما كان معدل التضخم سالبا في سنة 1996(-15.4%) كان معدل النمو الاقتصادي منخفضا (11%) ، وعندما أرتفع معدل التضخم في السنة التالية 1997إلى (23%) زاد معدل النمو الاقتصادي إلى (21.2%) , وهكذا نلاحظ ان معدلات التضخم المتواضعة اقترنتْ بمعدلات نمو متواضعة أيضا 4.9% تضخم مقابل 1.4% نمو للناتج المحلي الاجمالي في سنة 2000, 16.3% تضخم مقابل 17.6% نمو لـــ GNP في سنة 2001 وهكذا .

ت) وجود علاقة واضحة بين معدل عرض النقود ومعدل التضخم ، ففي سنة 1991 عندما ارتفع معدل عرض النقود إلى (61%) بلغ معدل التضخم 186.5% وعندما انخفض في السنة التالية انخفض معدل التضخم أيضا إلى (83.7%) ومع تزأيده في سنة 1992 إلى 9.6% عاد معدل التضخم ليرتفع إلى (83.7%) ، وعند معدل عرض نقود (176%) وصل التضخم إلى أعلى معدلاته (351.3%) في سنة 1995, وهذا يعكس صحة وجهة نظر النقوديين الذين يَعَدّون التضخم ظاهرة نقدية بَحتة , وإذا تجأوزنا غلواء بعض أطراف هذه المدرسة نستطيع القول ان عرض النقود يمثل متغيرامحورياً لنشوء واستمرار ظاهرة التضخم

2 -المرحلة (2003-2015) : وهي فترة تغيرتْ فيها معالم وأسس السياسات الاقتصادية فتحول المنهج الاقتصادي من مركزي شمولي إلى ليبرالي غير مُقيَدَ , كما أن السياسات النقدية أصبحتْ أكثر استقلالية عن الحكومة التي احتكرتْ تحديد أوجه الاتفاق العام ومصادره الريعية, وابرز معالم هذه المرحلة هو عدم استقرار معدلات عرض النقود وترأوحها بين مقصي الحد الأ على (41%) لسنة 2007 و (2%) لسنة 2012 ثم ارتفاعها إلى أكثر من خمسة اضعاف في سنة 2013 وبمعدل (15.8%) وذلك رغم انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي من (54.2%) سنة 2004 إلى (1.4%) سنة 2007 قبل العودة للارتفاع إلى (10.8%) سنة 2013 , وهذا يؤكد ضعف العلاقة بين القطاعين العيني والنقدي , ولكن أبرز المتغيرات المُشرَّخَصةَ في هذه المرحلة هو تحول الاتجاه العام ابتداءً من سنة 2008 في تطور معدلات سعر الفائدة الحقيقي من القيم السلبية إلى الأيجابية أي تحول الادخار السلبي إلى ادخار أيجابي وبمتوسط بلغ (5%) تقريبا للسنوات (2008-2013) كما هو موضح في الجدول (2). ولكن العلاقة

بين التضخم وعرض النقود غير مُ حققَ وكذلك حال العلاقة بين عرض النقود ومعدلات النمو الاقتصادي وهذا ما يجعل ابجديات التحليل الاقتصادي الشائعة غير مجدية في تقصي الاسباب والتحري عن المسببات , ونقطة البدأ في هذه المفارقة هو ريعية الاقتصاد العراقي وانك شافه المُفرَط الذي افقده تماسك بنيته ولزوجة انتقال المفاعيل (بمعنى الانتقال باتجاه واحد) والصدمات من قطاع إلى آخر وعلى صورة النسغ النازل وليس الصاعد , أي تلقي الصدمات وعدم القدرة على تصديرها ، وهذا ما تؤكده ارقام الجدول (2) فمع انخفاض أسعار النفط تراجعتْ معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى (–2.7 ، –0.5) ولكن مع استمرار تزأي معدلات عرض النقود إلى (16، 16.2) وذلك للسنتين (2014 ،2015) على التوالي وهذا افضى بدوره إلى انخفاض معدل الفائدة الحقيقي من (+ 4.1) سنة 2013 إلى (–3.5) سنة 2015 دون اكتراث من قبل البنك المركزي أو المؤسسات النقدية الأخرى .

جدول (2)

المؤشرات الاقتصادية في العراق للسنوات 1990 –2015

السنوات	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي %	معدل البطالة %	معدل نمو عرض النقود	متوسط أسعار الفائدة الأسمية %	معدل التضخم %	متوسط سعر الفائدة الحقيقي %
1990	–	–	–	7.6	51.6	44–
1991	6.4–	6.5	61	9.1	186.5	175.4–
1992	32.6	7.5	8.5	9.6	83.7	74.1–
1993	30.3	8.5	97	12	207.6	195.6–
1994	3.8	10.5	176	12.8	492	479.2–
1995	2.1	12.5	195	12.8	351.3	338.5–
1996	11	13.9	36	12.8	15.4–	2.6–
1997	21.2	15.4	8	12.8	23	10.2–
1998	34.8	17.4	30	12.8	14.7	1.5–
1999	17.6	20.2	10	12.8	12.5	0.3
2000	1.4	22.4	17	12.8	4.9	7.7
2001	2.3	24.6	25	12	16.3	4.3–
2002	6.9–	26.7	40	12	19.3	7.3–
2003	33.1–	28.1	92	8.5	32.5	24.8–
2004	54.2	26.8	76	7.7	46.9	89.2–
2005	4.4	17.9	12	6.7	36.9	30.2–
2006	10.2	17.5	36	7.3	53.2	45.9–
2007	1.4	11.7	41	10.9	30.7	19.6–
2008	6.6	16.3	30	11.3	2.7	8.6
2009	5.8	14	32	8.4	2.8–	11.2
2010	6.9	12	39	6.8	2.5	4.3
2011	7.5	11	21	6.4	5.6	0.8
2012	8.5	11.9	2	6.4	6.1	0.3
2013	10.8	12.1	15.8	6	1.9	4.1
2014	12.7-	14	16	6	2	4 -
2015	0.5-	14.7	16.2	6	2.5	3.5 -

مصادرالجدول : 1– البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، المجموعة الاحصائية ، عدد خاص (بغداد/2003)، صفحات متفرقة. 2– وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، تطور الارقام القياسية لاسعار المستهلك ، 1991–2012 ، جدول رقم (22) ، ص127.

*تم احتساب GNP على وفق الصيغة الآتية : $Y=A.e^{n}$

قياس العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية والتضخم في الاقتصاد العراقي :

بهدف تحديد المتغيرات الاقتصادية الأكثر تأثيرا على المستوى العام للأسعار سواء من حيث المساهمة في خلق الظاهرة أو تغذيتها واستدامتها آثرنا الاستعانة بأدوات القياس الكمي وباعتماد الأنموذج الانحدار الخُتعدد المُعَبَرِ عنه بالمعادلة الآتية:

$$Y= b_0 + b_{1x1} + b_2x_2 + b_3x_3 + b_4x_4 + b_5x_5 + b_6x_6 + b_7x_7 + b_8x_8 + b_9x_9$$

Y = الرقم القياسي لأسعار المستهلك (سنة الأساس 1988).

X1= سعر صرف الدينار العراقي في السوق الموازي(دينار/ دولار).

X2= عرض النقود.

X3= متوسط سعر الفائدة على الودائع %.

X4= الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة .

X5= الإنفاق الاستهلاكي (العائلي) بالأسعار الثابتة.

X6= السكان.

X7= الرقم القياسي لوحدة الاستيراد

X8= الإيرادات العامة .

X9= النفقات العامة.

تحديد الفترة الزمنية والمنهج القياسي المتبع :

تمثل المدة (1990- 2015) المدى الزمني للدراسة وقد تمتْ معالجتها على ثلاثة مستويات هي:

1 . تم تأول المدة (1990- 2015) دفعة واحدة (25 سنة) وبيان نتائج تفاعل المتغيرات التابعة والمستقلة خلالها.

2 . تم تقسيم المدة إلى فترة أولى (1990-2003) بدأتْ مع حرب الخليج الأولى ، وفترة ثانية (2004- 2015) تغيرتْ معالم النظام الاقتصادي تغيرا جذريا بأنها.

أداة البحث:

تم توظيف اسلوب التحليل الكمي (القياسي) من اجل التعبير عن العلاقات والمؤثرات الحاكمة لنشوء وتطور ظاهرة التضخم في ظل حصار اقتصادي (فترة التسعينيات) وحرب غير متكافئة (الخليج الثانية 2003).

وباعتماد البرنامج الاحصائي (spss statistics 17.0) ، وهو برنامج الحِزَم الاحصائية للعلوم الاجتماعية الذي يُعَدمن أكثر البرامج المُستخدَمَة في مجال التسويق والمال.

ظهر هذا البرنامج لأول مرة عام 1968 من قِبلَ شركة spss ، وبسبب تطوره اصبح يُستخدَم على نطاق واسع ، فهو الأداة المُثلى التي يستعين بها الباحثون والشركات وحتى الحكومات في توصيف البيانات وتحليلها واعداد التقديرات والتنبؤات المستقبلية في جميع المجالات التربوية والاجتماعية والفنية والهندسية والزراعية وفي مجالات التسويق والمال وفي تحليل الاستبيانات أيضا [45] . يتطلب استخدام هذا البرنامج القيام بالخطوات الآتية:[46]

أ – ترميز البيانات وتلقيمها

ب – انتقاء الشكل المناسب للاختبار والتحليل

ج – تحديد المتغيرات المراد تحليلها واحصائها

وقد اعتمدنا على البيانات الرسميةفي بناء الأنموذج وكما هو موضح في الجدول (3) أدناه:

جدول (3)

متغيرات النموذج الاقتصادي

Year	Y	X1	X2	X3	X4	X5	X6	X7	X8	X9
1990	161.2	4	153.59	7.6	297.111	156.917	17890	84.4	84.91	141.79
1991	461.9	10	246.7	9.1	106.82	86.656	18419	101.3	42.28	174.97
1992	848.8	21	439.09	9.6	141.635	74.622	18949	101.1	50.47	328.83
1993	2611.1	74	864.3	12	184.536	38.388	19478	191.5	89.97	689.54
1994	15461.6	458	2389.01	12.8	191.649	36.462	20007	236.2	256.59	1994.42
1995	69792.1	1674	7050.64	12.8	195.712	39.895	20536	205.1	1069.86	6907.84
1996	59020.8	1170	9605.03	12.8	217.281	40.568	21124	151	1780.13	5425.42
1997	72610.3	1471	10380.97	12.8	263.427	63.873	22045	87.7	4105.37	6058.02
1998	83335.1	1620	13518.76	12.8	355.25	65.421	22702	66.4	5204.3	9205.01
1999	93816.2	1972	14838.36	12.8	417.711	67.131	23382	70.9	7190.65	10335.52
2000	98486.4	1930	17280.06	12.8	423.586	69.037	24085	70	11330.34	14987
2001	114612.5	1929	21590.89	12	433.351	70.879	24813	55.6	12892.46	20797.27
2002	136752.4	1957	30136.01	12	403.449	72.808	25565	52.1	19711.25	25182.85
2003	181301.7	1936	57736.01	8.5	269.904	75.104	26340	2.5	21463.46	19825.48
2004	230184.1	1453	101486.3	7.7	416.078	84.883	27139	111.6	329827.4	321174.9
2005	315259	1472	113991.3	6.7	434.388	87.526	27963	10.5	405028.9	263751.8
2006	483074.4	1475	154600.6	7.3	478.514	73.542	28810		490633.6	380768
2007	632029.8	1267	217211.7	10.9	485.106	67.976	29682		545994.5	390312.3
2008	648891.2	1203	281899.3	11.3	517.166	75.654	31895	76.3	802521.8	594033.8
2009	630713.1	1182	373000.3	8.4	547.208	108.221	31664	16.9	552093.5	525670.3
2010	646208	1185	517434.9	6.8	584.959	114.509	32490	5.8	701782.2	701342
2011	682367	1196	624739.3	6.4	628.969	113.447	33338	8.9	1088074	787576.7
2012	723665	1233	637358.7	6.4	702.01	116.396	34207.25	17.6	1198172	1051396
2013	870030	1233	738309.6	6.4	731.58	112.792	35095.77	73.69	113767.4	106873
2014	938209.2	1214	726924.5	6	1738.72	117.554	36455.69	71.68	105609.8	113473.6
2015	1006388	1247	654354.3	6	1696.31	93.745	36933.71	18.94	66470.3	70397.5

المصادر:

* وزارة التخطيط ,الجهاز المركزي للاحصاء ,النشرات الاحصائية لسنوات مختلفة .

* البنك المركزي العراقي , المديرية العامة للاحصاء والابحاث , النشرة السنوية لسنوات مختلفة .

توصيف المدة (1990 – 2015)

يوضح جدول (4) الاحصاءات الوصفية للمتغيرات التي دُخِلَتْ في معادلة الانحدار وهي المتغير التابع (y) (الرقم القياسي لأسعار المستهلك) والمتغيرات المستقلة(سعر الصرف , عرض النقود , متوسط أسعار الفائدة على الودائع , الناتج المحلي الإ جمالي بالأسعار الثابتة , الإنفاق الاستهلاكي العائلي , الرقم القياسي لوحدة الاستيرادات , الإيرادات العامة , النفقات العامة) .

وتشير بيانات الجدول إلى ان متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك بلغ (317549.46) للمدة 1990–2015 بانحراف معياري مقداره (3.43) ، أما متوسط عرض النقود فبلغ (206488.65) بانحراف معياري (2.78) .

جدول (4)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي

	Mean	Std. Deviation	N
الرقم القياسي لأسعار المستهلك بالأساس 1988	317549.4604	3.43389E5	24
عرض النقود لكل 100 مليون	206488.6596	2.78990E5	24
متوسط أسعار الفائدة على الودائع %	9.6875	2.75891	24
الناتج المحلى الاجمالى بالأسعار الثابتة لكل 100 مليون	495.78375	414.144219	24
الإنفاق الاستهلاكي العائلي بالأسعار الثابتة لكل 100 مليون	82.60367	30.028289	24
مجموع السكان با1000	26354.85100	6212.482790	24
الرقم القياسى لوحدة الاستيرادات % أساس 1988	78.6546	64.03792	24
الإيرادات العامة لكل 100 مليون	227025.8150	3.68692E5	24
النفقات العامة لكل 100 مليون	194072.6325	3.05516E5	24
سعر صرف الدينار العراقي في السوق موازي دولار	1201.83	640.942	24

توصيف المدة (1990 ـ 2003)

تشير بيانات الجدول (5) إلى أن متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك بلغ (66376.5786) بانحراف معياري (57072.7765)، أما متوسط سعر الصرف فبلغ (1159.00) بانحراف معياري (844.98) .

جدول (5)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي

	Mean	Std. Deviation	N
الرقم القياسي لأسعار المستهلك بالأساس 1988	66376.5786	57072.77650	14
سعر صرف الدينار العراقي في السوق موازيٍ دولاراً	1159.00	844.983	14
عرض النقود لكل 100 مليون	13302.1014	15661.19265	14
متوسط أسعار الفائدة على الودائع %	11.4571	1.88382	14
الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة لكل 100 مليون	278.67300	111.54107	14
الإنفاق الاستهلاكي العائلي بالأسعار الثابتة لكل 100 مليون	68.41150	30.149713	14
مجموع السكان	21809.64286	2745.204731	14
الرقم القياسي لوحدة الاستيرادات % أساس 1988	105.4143	66.33518	14
الإيرادات العامة لكل 100 مليون	6090.8600	7465.14338	14
النفقات العامة لكل 100 مليون	8718.1400	8459.40050	14

المصدر : من عمل الباحث استنادا" إلى معطيات برنامج spss

توصيف المدة 2004-2015 :-

تشير بيانات الجدول (6) إلى أن متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك بلغ (66919.29) بانحراف معياري (2.47) ومتوسط سعر صرف بلغ (1261.8) بانحراف معياري (107.99) .

جدول (6)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي

	Mean	Std. Deviation	N
الرقم القياسي لأسعار المستهلك بالأساس 1988	669191.2957	2.47199E5	10
سعر صرف الدينار العراقي في السوق موازياً دولاراً	1261.80	107.991	10
عرض النقود لكل 100 مليون	480949.8410	2.48415E5	10
متوسط أسعار الفائدة على الودائع %	7.2100	1.62306	10
الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة لكل 100 مليون	799.73880	494.335789	10
الإنفاق الاستهلاكي العائلي بالأسعار الثابتة لكل 100 مليون	102.47270	15.471692	10
مجموع السكان با 1000	32718.14200	3258.733418	10
الرقم القياسي لوحدة الاستيرادات % أساس 1988	41.1910	38.08572	10
الإيرادات العامة لكل 100 مليون	536334.7520	4.06293E5	10
النفقات العامة لكل 100 مليون	453568.9220	3.31917E5	10

المصدر : من عمل الباحث استنادا" إلى معطيات برنامج spss

تقدير الدالة التضخمية

من الملاحظ ان الرقم القياسي للأسعار ازداد بشكل جامح مابين (1990-1995) بسبب الحصار الاقتصادي وانخفاض حجم الإنتاج السلعي مع ازدياد وتنامي حجم الطلب الداخلي على السلع والخدمات حيث ارتفع الرقم القياسي لأ سعار المستهلك من (161.2) % عام 1990 إلى (69792.1)% عام 1995، بتبَعَهُ انخفاض في (المستوى العام للأسعار) عام 1996 نتيجة اتفاقية النفط مقابل الغذاء والدواء.

ولتقدير دالة التضخم تم استخراج مصفوفة الارتباطات الجزئية بين Y و X كما هو مبين في جدول (7) والذي يوضح المتغيرات الداخلة والمُستبعَدَ و قيمة معامل الارتباط الجزئي R بين المتغير التابع Y مع كل متغير من المتغيرات المستقلة وقيمة معامل التحديد R^2 وهو نسبة ما يفسره المتغير X من المتغير التابع Y وتتراوح قيمته ما بين الصفر والواحد الصحيح فضلا عن قيمة R^2 المُعدلَة كما هو موضح في جدول(8).

تقدير الدالة الكلية (1990–2015) :

جدول (7) يوضح مصفوفة الارتباطات الجزئية بين المتغير التابع(Y) والمتغيرات المستقلة وقيمة الدلالة الاحصائية sig للارتباط ويتضح من خلاله :

أن الارتباط بين الرقم القياسي لأسعار المستهلك وعرض النقود (0.96) عال طردي بمستوى معنوية (0.00) وبثبات العوامل الاخرى وهو نوع دال احصائيا, بينما كان معامل الارتباط بين الرقم القياسي للأسعار و متوسط أسعار الفائدة عكسيا (0.75 –) ومعامل ارتباط التضخم مع الناتج المحلي الإجماليقويا موجبا (0.83).

جدول(7)

مصفوفة الارتباطات الجزئية

		Y	X2	X3	X4	X5	X6	X7	X8	X9	X1
Pearson Correlation	Y	1.000	.967	.724-	.837	.566	.969	.535-	.577	.593	.149
	X2	.967	1.000	.759-	.792	.612	.921	.487-	.592	.612	.056
	X3	.724-	.759-	1.000	.584-	.812-	.683-	.584	.500-	.515-	.184
	X4	.837	.792	.584-	1.000	.453	.801	.408-	.192	.212	.179
	X5	.566	.612	.812-	.453	1.000	.519	.642-	.450	.472	-.160-
	X6	.969	.921	.683-	.801	.519	1.000	.630-	.612	.627	.343
	X7	.535-	.487-	.584	.408-	.642-	.630-	1.000	.480-	.485-	-.389-
	X8	.577	.592	.500-	.192	.450	.612	.480-	1.000	.989	.049
	X9	.593	.612	.515-	.212	.472	.627	.485-	.989	1.000	.053
	X1	.149	.056	.184	.179	160-	.343	.389-	.049	.053	1.000
Sig. (1-tailed)	Y	.	.000	.000	.000	.002	.000	.004	.002	.001	.243
	X2	.000	.	.000	.000	.001	.000	.008	.001	.001	.397
	X3	.000	.000	.	.001	.000	.000	.001	.006	.005	.195
	X4	.000	.000	.001	.	.013	.000	.024	.184	.161	.201
	X5	.002	.001	.000	.013	.	.005	.000	.014	.010	.227
	X6	.000	.000	.000	.000	.005	.	.000	.001	.001	.051
	X7	.004	.008	.001	.024	.000	.000	.	.009	.008	.030
	X8	.002	.001	.006	.184	.014	.001	.009	.	.000	.410
	X9	.001	.001	.005	.161	.010	.001	.008	.000	.	.403
	X1	.243	.397	.195	.201	.227	.051	.030	.410	.403	.
N	Y	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24
	X2	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24
	X3	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24
	X4	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24
	X5	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24
	X6	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24
	X7	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24
	X8	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24
	X9	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24
	X1	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24

سوف يتم استبعاد المتغيرات التي أكبر من 1.01 ويتم ادخال المتغيرات التي فيها 0.05 > f وتستبعد بالطريقة التدريجية.

جدول (8)

المتغيرات الداخله والمُستبعدَة من الأنموذج

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	مجموع السكان	.	Stepwise (Criteria: Probability-of-F-to-enter <= .050, Probability-of-F-to-remove >= .100).
2	سعر صرف الدينار موازي دولار	.	Stepwise (Criteria: Probability-of-F-to-enter <= .050, Probability-of-F-to-remove >= .100).
3	عرض النقود	.	Stepwise (Criteria: Probability-of-F-to-enter <= .050, Probability-of-F-to-remove >= .100).
4	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة	.	Stepwise (Criteria: Probability-of-F-to-enter <= .050, Probability-of-F-to-remove >= .100).

a. Dependent Variable: الرقم القياسي لأسعار المستهلك سنة الأساس 1988

الجدولان (7) و(8) من عمل الباحث استنادا إلى معطيات برنامج spss

يوضح الجدول (9) معامل الارتباط r (العمود الأول) بين المتغيرات المستقلة والتابعة وكانت قيمته (0.96, 0.98, 0.99) وهو ارتباط قوي جدا ، أما معامل التحديد R^2 (العمود الثاني) فهو (0.9) عال أيضا يتراوح مابين (0.93–0.98) % أي أن المتغيرات (X) تفسر (93 – 98) % من المتغير (Y) ، أما العمود الثالث فيمثل(R^2) المُعدلَة وأيضا تتراوح قيمتها بين (93 – 98) % وهي طردية عالية أيضاً.

جدول(9)

معامل الارتباط والتحديد

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.969[a]	.938	.935	87390.04589
2	.988[b]	.976	.974	55862.44203
3	.991[c]	.982	.979	49218.20159
4	.993[d]	.986	.983	45326.33406

a. Predictors: (Constant), مجموع السكان (بالالف)

b. Predictors: (Constant), مجموع السكان ، سعر صرف الدينار العراقي في السوق الموازي (دولار).

c. Predictors: (Constant), مجموع السكان ، سعر صرف الدينار العراقي في السوق , عرض النقود لكل 100 مليون .

d. Predictors: (Constant), مجموع السكان , سعر صرف الدينار العراقي في السوق الهوازي/ دولار ,عرض النقود لكل 100 مليون ,الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة لكل 100 مليون .

e. Dependent Variable: الرقم القياسي لأسعار المستهلك (سنةالأساس1988)

المصدر : الجدول من عمل الباحث استنادا" إلى معطيات برنامج spss

تقدير الدالة الخطية (1990-2003) :

جدول(10) أدناه يوضح مصفوفة الإ رتباطات الجزئية بين المتغير التابع (Y) والمتغيرات المستقلة وقيمة الدلالة الاحصائية sig للارتباط ، ويتضح من خلاله ان الارتباط بين الرقم القياسي لأسعار المستهلك وعرض النقود من جهة وبينه وبين الناتج المحلي الاجمالي من جهة اخرى عند مستوى معنوية أقل من (0.05) وبثبات العوامل الاخرى كان قوياً جداً والوصف نفسه ينطبق على الارتباط بين مجموع السكان والارقام القياسية للأسعار .

جدول (10)

(مصفوفة الارتباطات الجزئية)

Correlations

		Y	X1	X2	X3	X4	X5	X6	X7	X8	X9
Pearson Correlation	Y	1.000	.192	.947	-.607-	.876	.513	.957	-.610-	.955	.960
	X1	.192	1.000	.061	.222	.441	-.176-	.419	-.394-	.052	.056
	X2	.947	.061	1.000	-.666-	.831	.564	.879	-.559-	.962	.974
	X3	-.607-	.222	-.666-	1.000	-.487-	-.800-	-.552-	.601	-.662-	-.670-
	X4	.876	.441	.831	-.487-	1.000	.553	.924	-.704-	.831	.841
	X5	.513	-.176-	.564	-.800-	.553	1.000	.436	-.668-	.531	.548
	X6	.957	.419	.879	-.552-	.924	.436	1.000	-.693-	.889	.895
	X7	-.610-	-.394-	-.559-	.601	-.704-	-.668-	-.693-	1.000	-.518-	-.521-
	X8	.955	.052	.962	-.662-	.831	.531	.889	-.518-	1.000	.989
	X9	.960	.056	.974	-.670-	.841	.548	.895	-.521-	.989	1.000
Sig. (1-tailed)	Y	.	.203	.000	.002	.000	.009	.000	.002	.000	.000
	X1	.203	.	.396	.166	.023	.222	.029	.039	.411	.405
	X2	.000	.396	.	.000	.000	.004	.000	.004	.000	.000
	X3	.002	.166	.000	.	.013	.000	.005	.002	.001	.000
	X4	.000	.023	.000	.013	.	.005	.000	.000	.000	.000
	X5	.009	.222	.004	.000	.005	.	.024	.000	.007	.005
	X6	.000	.029	.000	.005	.000	.024	.	.000	.000	.000
	X7	.002	.039	.004	.002	.000	.000	.000	.	.008	.008
	X8	.000	.411	.000	.001	.000	.007	.000	.008	.	.000
	X9	.000	.405	.000	.000	.000	.005	.000	.008	.000	.
N	Y	21	21	21	21	21	21	21	21	21	21
	X1	21	21	21	21	21	21	21	21	21	21
	X2	21	21	21	21	21	21	21	21	21	21
	X3	21	21	21	21	21	21	21	21	21	21
	X4	21	21	21	21	21	21	21	21	21	21
	X5	21	21	21	21	21	21	21	21	21	21
	X6	21	21	21	21	21	21	21	21	21	21
	X7	21	21	21	21	21	21	21	21	21	21
	X8	21	21	21	21	21	21	21	21	21	21
	X9	21	21	21	21	21	21	21	21	21	21

المصدر : الجدول من عمل الباحث استنادا" إلى معطيات برنامج spss

الجدول (11)

يبين المتغيرات الداخلة في المعادلة الانحدارية المُستبعَدة بصورة تدريجية عند مستوى معنوية أكبر من (0.05) .

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	النفقات العامة لكل	.	Stepwise (Criteria: Probability-of-F-to-enter <= .050, Probability-of-F-to-remove >= .100).
2	مجموع السكان	.	Stepwise (Criteria: Probability-of-F-to-enter <= .050, Probability-of-F-to-remove >= .100).

a. Dependent Variable: الرقم القياسي لأسعار المستهلك (سنة الأساس/1988) .

المصدر : الجدول من عمل الباحث استنادا" إلى معطيات برنامج spss

ويوضح الجدول (12) معامل الارتباط r (العمود الأول) وكانت قيمته (0.96- 0.98) وهو ارتباط قوي طردي ،أما معامل التحديد (العمود الثاني) فهو (0.92- 0.96) أي أن المتغيرات X تفسر (96%) من التغيرات الحاصلة في Y . العمود الثالث يمثل $\bar{R}^2$ المُعدّلة إذ سجلَتْ قيمة موجبة قوية. أما اختبار (F) فيُعّد مقبولا مادام sig (المعنوية) أقل من 0.05 .

جدول (12)

معامل الارتباط ومعامل التحديد

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	df1	2 f D	Sig. F Change
1	.960[a]	.921	.917	75893.84532	.921	220.938	1	19	.000
2	.985[D]	.969	.966	48500.26372	.96	28.524	1	18	.000

(con stant), : (Con ctors redi a. P النفقات العامة لكل 100 مليون

(Constant), tors: redic b. P النفقات العامة لكل 100 مليون ,مجموع السكان بالالف

ependent Variable: c. D الرقم القياسي لأسعار المستهلك (سنة الأساس1988).

المصدر : الجدول من عمل الباحث استنادا" إلى معطيات برنامج spss

تقدير الدالة الطلب [2004 ـ 2015]

جدول (13) أدناه يوضح مصفوفة الارتباطات الجزئية بين المتغير التابع (Y) والمتغيرات المستقلة وقيمة الدلالة الاحصائية sig (المعنوية) للارتباط ، ويتضح من خلاله أن معامل الارتباط بين الرقم القياسي لأسعار المستهلك و سعر الصرف هو(0.742) بينما معامل الارتباط بين الرقم القياسي للأسعار وعرض النقود كان (0.902) .

جدول (13) (مصفوفة الارتباطات الجزئية)

		Y	X1	X2	X3	X4	X5	X6	X7	X8	X9
Pearson Correlation	Y	1.000	-.742-	.902	-.306-	.774	.498	.992	-.159-	-.209-	-.189-
	X1	-.742-	1.000	-.700-	-.090-	-.289-	-.554-	-.729-	.279	-.285-	-.327-
	X2	.902	-.700-	1.000	-.537-	.617	.761	.935	-.190-	-.058-	-.025-
	X3	-.306-	-.090-	-.537-	1.000	-.460-	-.642-	-.380-	.339	.245	.205
	X4	.774	-.289-	.617	-.460-	1.000	.264	.779	.014	-.522-	-.505-
	X5	.498	-.554-	.761	-.642-	.264	1.000	.560	-.373-	.160	.247
	X6	.992	-.729-	.935	-.380-	.779	.560	1.000	-.179-	-.148-	-.125-
	X7	-.159-	.279	-.190-	.339	.014	-.373-	-.179-	1.000	-.411-	-.414-
	X8	-.209-	-.285-	-.058-	.245	-.522-	.160	-.148-	-.411-	1.000	.976
	X9	-.189-	-.327-	-.025-	.205	-.505-	.247	-.125-	-.414-	.976	1.000
Sig. (1-tailed)	Y	.	.007	.000	.195	.004	.071	.000	.330	.282	.301
	X1	.007	.	.012	.402	.209	.048	.008	.217	.213	.178
	X2	.000	.012	.	.055	.029	.005	.000	.300	.437	.473
	X3	.195	.402	.055	.	.091	.023	.139	.169	.247	.285
	X4	.004	.209	.029	.091	.	.231	.004	.485	.061	.068
	X5	.071	.048	.005	.023	.231	.	.046	.144	.329	.246
	X6	.000	.008	.000	.139	.004	.046	.	.310	.342	.365
	X7	.330	.217	.300	.169	.485	.144	.310	.	.119	.117
	X8	.282	.213	.437	.247	.061	.329	.342	.119	.	.000
	X9	.301	.178	.473	.285	.068	.246	.365	.117	.000	.
N	Y	10	10	10	10	10	10	10	10	10	10
	X1	10	10	10	10	10	10	10	10	10	10
	X2	10	10	10	10	10	10	10	10	10	10
	X3	10	10	10	10	10	10	10	10	10	10
	X4	10	10	10	10	10	10	10	10	10	10
	X5	10	10	10	10	10	10	10	10	10	10
	X6	10	10	10	10	10	10	10	10	10	10
	X7	10	10	10	10	10	10	10	10	10	10
	X8	10	10	10	10	10	10	10	10	10	10
	X9	10	10	10	10	10	10	10	10	10	10

المصدر : الجدول من عمل الباحث استنادا" إلى معطيات برنامج spss

وقد تم استبعاد المتغيرات التي هي أكبر من (1.01) بصورة تدريجية وإدخال المتغيرات التي تكون فيها ($f \leq 0.05$) كما في جدول (14) .

جدول (14)

المتغيرات الداخلة في والمُستبعدَه من الأنموذج

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	مجموع السكان (بالالف)	.	Stepwise (Criteria: Probability-of-F-to-enter <= .050, Probability-of-F-to-remove >= .100).

a. Dependent Variable: الرقم القياسي لأسعار المستهلك بالأساس1988

المصدر : الجدول من عمل الباحث استنادا" إلى معطيات برنامج spss

ومن الجدول (15) يمكننا بيَن أن معامل الارتباط r (0.98) (قوي موجب) ويكاد يكون تأما ، أما معامل التحديد R^2 فهو كذلك (0.98) وهذا ما ينطبق على($\bar{R}^2$)المُعدلَة أيضا .

جدول (15)

معامل الارتباط ومعمل التحديد

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.992[a]	.983	.981	34066.21748

a. Predictors: (Constant), مجموع السكان (بالالف)

b. Dependent Variable: الرقم القياسي لأسعار المستهلك ، سنة الأساس1988

المصدر : الجدول من عمل الباحث استنادا" إلى معطيات برنامج spss

اختبارات الأنموذج

لأجل اختبار أنموذج دالة التضخم تم اعتماد جدول (ANOVA) في تحليل التباين والمعروف باختبار F كما في الجدول (16) وكذلك اختبار t الذي يوضح مدى معنوية كل متغير من المتغيرات المستقلة كما تعكسها نتائج الجدول (17) . أما جدول(18) فيوضح المتغيرات غير المعنوية المُستبعدَة من الأنموذج ، ويبين جدول (19) احصاءات البواقي , ويستند مبدؤه على إيجاد قيم المَعلمَتين a , b وأيجاد مجموع مربع الخطأ عند أدنى قيمة له.

اختبار F

يوضح الجدول (16) تحليل التبأين (ANOVA) لاختبار معنوية الانحدار ونلاحظ أن قيم F جميعها مقبولة بمعنوية (0.00) وهي أقل من 0.05 وهذا يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة وهي أن الانحدار لايساوي صفرا أي ان هناك علاقة حقيقية بين المتغير التابع

(الرقم القياسي للأسعار) والمتغيرات المستقلة , لكننا لانعرف تحديدا أي المتغيرات المستقلةهو الذي أضاف تفسيرا جوهريا للتبأين في المتغير التابع (Y).

جدول (16)

تحليل التباين ANOVA

ANOVA[e]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2.544E12	1	2.544E12	333.120	.000[a]
	Residual	1.680E11	22	7.637E9		
	Total	2.712E12	23			
2	Regression	2.647E12	2	1.323E12	424.040	.000[b]
	Residual	6.553E10	21	3.121E9		
	Total	2.712E12	23			
3	Regression	2.664E12	3	8.879E11	366.521	.000[c]
	Residual	4.845E10	20	2.422E9		
	Total	2.712E12	23			
4	Regression	2.673E12	4	6.683E11	325.269	.000[d]
	Residual	3.904E10	19	2.054E9		
	Total	2.712E12	23			

a. Predictors: (Constant), مجموع السكان (بالألف)

b. Predictors: (Constant), مجموع السكان ، سعر صرف الدينار العراقي في السوق(موازيًالدولار).

c. Predictors: (Constant), مجموع السكان ، سعر صرف الدينار العراقي في السوق(موازيًال دولار) ، عرض النقودلكل 100 مليون.

d. Predictors: (Constant), مجموع السكان ، سعر صرف الدينار العراقي في السوق(موازي دولار) ، عرض النقودلكل 100 مليون ,الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة لكل 100 مليون.

e. Dependent Variable: الرقم القياسي لأسعار المستهلك (سنة الأساس1988).

المصدر : الجدول من عمل الباحث استنادا إلى معطيات برنامجspss

أما تفصيل معاملات معادلة الانحدار أي تشخيص المتغيرات المُستقلَة الأكثر تاثيرا على المتغير التابع (الرقم القياسي لإسعار المستهلك) فيمكن تبَيّنها من خلال جدول (17).

جدول (17)

معاملات أنموذج الانحدار

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.	Correlations		
		B	Std. Error	Beta			Zero-order	Partial	Part
1	(Constant)	-1.093E6	79333.992		-13.782-	.000			
	مجموع السكان بالالف	53.534	2.933	.969	18.252	.000	.969	.969	.969
2	(Constant)	-1.063E6	50980.949		-20.859-	.000			
	مجموع السكان بالالف	57.454	1.996	1.039	28.787	.000	.969	.988	.976
	سعر صرف الدينار العراقي في السوق موازي الدولار	-110.859-	19.345	-.207-	-5.731-	.000	.149	-.781-	-.194-
3	(Constant)	-761857.236-	122114.367		-6.239-	.000			
	مجموع السكان بالالف	41.155	6.384	.745	6.446	.000	.969	.822	.193
	سعر صرف الدينار العراقي في السوق موازي الدولار	-65.390-	24.159	-.122-	-2.707-	.014	.149	-.518-	-.081-
	عرض النقود لكل 100 مليون	.355	.134	.289	2.656	.015	.967	.511	.079
4	(Constant)	-723601.885-	113869.541		-6.355-	.000			
	مجموع السكان بالالف	38.448	6.014	.696	6.393	.000	.969	.826	.176
	سعر صرف الدينار العراقي في السوق موازي دولار	-65.040-	22.249	-.121-	-2.923-	.009	.149	-.557-	-.080-
	عرض النقود لكل 100 مليون	.312	.125	.254	2.501	.022	.967	.498	.069
	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة لكل 100 مليون	83.872	39.182	.101	2.141	.045	.837	.441	.059

a. Depe 1988

المصدر : الجدول من عمل الباحث استنادا" إلى معطيات برنامج spss

يوضح الجدول (18) المتغيرات التي تم استبعادها بالطريقة التدريجية إذ إن الارتباط الجزئي فيما بينها وبين الرقم القياسي للأسعار غير دال إحصائيا .

بالجدول sig (المعنوية)

جدول (18)

Excluded Variabies

Model		Beta In	t	Sig.	Partial Correlation	Collinearity Statistics Tolerance
1	X2	.497[a]	5.683	.000	.778	.152
	X3	-.117-[a]	-1.680-	.108	-.344-	.533
	X4	.172[a]	2.081	.050	.414	.359
	X5	.086[a]	1.420	.170	.296	.730
	X7	.125[a]	1.940	.066	.390	.603
	X8	-.024-[a]	-.353-	.728	-.077-	.626
	X9	-.024-[a]	-.341-	.736	-.074-	.607
	X1	-.207-[a]	-5.731-	.000	-.781-	.883
2	X2	.289[b]	2.656	.015	.511	.076
	X3	.071[b]	1.234	.232	.266	.335
	X4	.120[b]	2.294	.033	.456	.348
	X5	-.012-[b]	-.260-	.797	-.058-	.601
	X7	.069[b]	1.601	.125	.337	.569
	X8	-.081-[b]	-1.968-	.063	-.403-	.597
	X9	-.083-[b]	-1.982-	.061	-.405-	.577
3	X3	.078[c]	1.563	.135	.338	.335
	X4	.101[c]	2.141	.045	.441	.339
	X5	-.029-[c]	-.735-	.471	-.166-	.585
	X7	.050[c]	1.258	.224	.277	.546
	X8	-.073-[c]	-2.003-	.060	-.418-	.592
	X9	-.077-[c]	-2.108-	.049	-.435-	.575
4	X3	.075[d]	1.642	.118	.361	.334
	X5	-.027-[d]	-.745-	.466	-.173-	.585
	X7	.039[d]	1.045	.310	.239	.534
	X8	-.038-[d]	-.756-	.460	-.175-	.311
	X9	-.044-[d]	-.880-	.391	-.203-	.303

a. Predictors in the Model: (Constant), مجموع السكان با1000

b. Predictors in the Model: (Constant), مجموع السكان با ,1000سعر صرف الدينار العراقي في السوق موازي دولار

c. Predictors in the Model: (Constant) مجموع السكان با ,1000سعر صرف الدينار العراقي في السوق موازي دولار ,عرض النقود لئل 100 مليون

d. Predictors in the Model: (Constant), مجموع السكان با ,1000سعر صرف الدينار العراقي في السوق موازي دولار ,عرض النقود لكل 100 مليون ,الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة لكل 100 مليون .

Model		Beta In	t	Sig.	Partial Correlation	Collinearity Statistics Tolerance
1	X2	.497[a]	5.683	.000	.778	.152
	X3	-.117-[a]	-1.680-	.108	-.344-	.533
	X4	.172[a]	2.081	.050	.414	.359
	X5	.086[a]	1.420	.170	.296	.730
	X7	.125[a]	1.940	.066	.390	.603
	X8	-.024-[a]	-.353-	.728	-.077-	.626
	X9	-.024-[a]	-.341-	.736	-.074-	.607
	X1	-.207-[a]	-5.731-	.000	-.781-	.883
2	X2	.289[b]	2.656	.015	.511	.076
	X3	.071[b]	1.234	.232	.266	.335
	X4	.120[b]	2.294	.033	.456	.348
	X5	-.012-[b]	-.260-	.797	-.058-	.601
	X7	.069[b]	1.601	.125	.337	.569
	X8	-.081-[b]	-1.968-	.063	-.403-	.597
	X9	-.083-[b]	-1.982-	.061	-.405-	.577
3	X3	.078[c]	1.563	.135	.338	.335
	X4	.101[c]	2.141	.045	.441	.339
	X5	-.029-[c]	-.735-	.471	-.166-	.585
	X7	.050[c]	1.258	.224	.277	.546
	X8	-.073-[c]	-2.003-	.060	-.418-	.592
	X9	-.077-[c]	-2.108-	.049	-.435-	.575
4	X3	.075[d]	1.642	.118	.361	.334
	X5	-.027-[d]	-.745-	.466	-.173-	.585
	X7	.039[d]	1.045	.310	.239	.534
	X8	-.038-[d]	-.756-	.460	-.175-	.311
	X9	-.044-[d]	-.880-	.391	-.203-	.303

a. Predictors in the Model: (Constant), مجموع السكان با1000

b. Predictors in the Model: (Constant), مجموع السكان با ,1000سعر صرف الدينار العراقي في السوق موازي دولار

c. Predictors in the Model: (Constant) مجموع السكان با ,1000سعر صرف الدينار العراقي في السوق موازي دولار ,عرض النقود لئل 100 مليون

d. Predictors in the Model: (Constant), مجموع السكان با ,1000سعر صرف الدينار العراقي في السوق موازي دولار ,عرض النقود لكل 100 مليون ,الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة لكل 100 مليون .

e.Dependent Variable الرقم القياسي لأسعار المستهلك (سنة الأساس 1988).

الجدول (19) يمثل احصاءات البواقي وهي الفروق بين القيم المُشاهدَة وخط الانحدار المُقدَر حيث تبين بانه لا توجد قيم متطرفة وهو الشرط الضروري لتطبيق تحليل الانحدار المتعدد.

جدول(19)

إحصاءات البواقي

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	-24301.6348-	971807.3750	324669.3689	3.28091E5	26
Std. Predicted Value	-1.003-	1.919	.021	.962	26
Standard Error of Predicted Value	13339.906	32413.629	20046.049	4901.676	26
Adjusted Predicted Value	-56669.1797-	1.0070E6	322621.2272	3.27718E5	26
Residual	-6.17178E4	1.88346E5	11341.83305	57451.13925	26
Std. Residual	-1.362-	4.155	.250	1.268	26
Stud. Residual	-1.466-	3.797	.249	1.321	26
Deleted Residual	-7.15739E4	1.88346E5	13389.97475	68735.85045	26
Stud. Deleted Residual	-1.516-	3.797	.284	1.390	26
Mahal. Distance	1.034	10.804	3.758	2.508	26
Cook's Distance	.000	2.487	.188	.496	26
Centered Leverage Value	.045	.470	.163	.109	26

a. Dependent Variable: الرقم القياسي لأسعار المستهلك (سنة الأساس 1988) .

المصدر :الجدول من عمل الباحث استنادا" إلى معطيات برنامج spss

المدة(1990-2003)

من الجدول (20) نستنتج أن قيمة (F) مقدارها (0.00) وهي أقل من (0.05) مما يعني وجود علاقة حقيقية بين المتغير التابع (الرقم القياسي للأسعار) والمتغيرات المستقلة , لكننا لانعرف تحديدا أي المتغيرات المستقلة هو الذي أضاف تفسيرا جوهريا للتباين في المتغير التابع (Y). وهذا ما عالجه الجدول (21) حيث كان معامل الارتباط الكلي بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (0.96).

جدول (20)

تحليل التباين

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1.273E12	1	1.273E12	220.938	.000[a]
	Residual	1.094E11	19	5.760E9		
	Total	1.382E12	20			
2	Regression	1.340E12	2	6.698E11	284.761	.000[b]
	Residual	4.234E10	18	2.352E9		
	Total	1.382E12	20			

a. Predictors: (Constant), النفقات العامة لكل 100 مليون .

b. Predictors: (Constant), النفقات العامة لكل 100 مليون ,مجموع السكان بالالف .

c. Dependent Variable: الرقم القياسي لأسعار المستهلك سنة الأساس1988 .

المصدر : الجدول من عمل الباحث استنادا" إلى معطيات برنامج spss .

الجدول (21)

معاملات أنموذج الإنحدار

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	67515.903	19802.496		3.409	.003
	النفقات العامة لكل100 مليون	.776	.052	.960	14.864	.000
2	(Constant)	471513.627-	101716.998		-4.636-	.000
	النفقات العامة لكل100 مليون	.419	.075	.519	5.620	.000
	مجموع السكان بـ1000	24.572	4.601	.493	5.341	.000

a. Dependent Variable: الرقم القياسي لأسعار المستهلك (سنة الأساس 1988)

b. المصدر : الجدول من عمل الباحث استنادا" إلى معطيات برنامج spss .

أما المتغيرات التي تم استبعادها بالطريقة التدريجية إذ إن الارتباط الجزئي فيما بينها وبين الرقم القياسي للأسعار ضعيفا فهي تلك الموضحة في الجدول أدناه:

الجدول (22)

الارتباطات الجزئية

Model		Beta In	T	Sig.	Partial Correlation	Collinearity Statistics Tolerance
1	سعر صرف الدينار العراقي في السوق موازي دولار	.138[a]	2.389	.028	.491	.997
	عرض النقود لكل 100 مليون	.249[a]	.870	.396	.201	.051
	متوسط أسعار الفائدة على الودائع %	.065[a]	.741	.468	.172	.551
	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة لكل 100 مليون	.236[a]	2.154	.045	.453	.292
	الإنفاق الاستهلاكي العائلي بالأسعار الثابتة لكل 100 مليون	-.018-[a]	-.232	.819	-.055-	.700
	مجموع السكان بـ1000	.493[a]	5.341	.000	.783	.200
	الرقم القياسي لوحدة الاستيرادات % أساس 1988	-.152-[a]	-2.205	.041	-.461-	.729
	الإيرادات العامة لكل 100 مليون	.257[a]	.588	.564	.137	.023
2	سعر صرف الدينار العراقي في السوق موازي دولار	-.140-[b]	-2.076	.053	-.450-	.315
	عرض النقود لكل 100 مليون	.180[b]	.988	.337	.233	.051
	متوسط أسعار الفائدة على الودائع %	.023[b]	.404	.691	.098	.540
	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة لكل 100 مليون	-.109-[b]	-1.002	.331	-.236-	.145
	الإنفاق الاستهلاكي العائلي بالأسعار الثابتة لكل 100 مليون	.021[b]	.403	.692	.097	.685
	الرقم القياسي لوحدة الاستيرادات % أساس 1988	.003[b]	.046	.964	.011	.470
	الإيرادات العامة لكل 100 مليون	.164[b]	.585	.566	.140	.022

a. Predictors in the Model: (Constant), النفقات العامة لكل 100 مليون .

b. Predictors in the Model: (Constant), النفقات العامة لكل 100 مليون ,مجموع السكان بالالف .

c. Dependent Variabl الرقم القياسي لأسعار المستهلك سنة الأنموذج 1988 .

المصدر : الجدول من عمل الباحث استنادا إلى معطيات برنامج spss .

ويمثل الجدول (23) إحصاءات البواقي وهي الفروق بين القيمَ المُشاهدَة وخط الانحدار المُقدَر حيث اكدتْ على عدم وجود قيم متطرفة وهو شرط من شروط تطبيق تحليل الانحدار المتعدد

جدول (23)

احصاءات البواقي

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	-31852.6094-	810018.3125	244531.7813	2.52184E5	23
Residual	-9.98814E4	2.10479E5	12931.85778	64086.92385	23
Std. Predicted Value	-1.007-	2.245	.060	.974	23
Std. Residual	-2.059-	4.340	.267	1.321	23

a. Dependent Variable: الرقم القياسي لأسعار المستهلك (سنة الأنموذج 1988) .

المصدر : الجدول من عمل الباحث استنادا إلى معطيات برنامج spss

المدة (2004-2015)

من الجدول (24) نلاحظ ان قيمة F مقبولة وتحت مستوى معنويه (0.00) وهي أقل من 0.05 لذلك تم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة وهذا يشيرإلى ان الانحدار معنوي ولا يسرأوي صفرا وتالياً توجد علاقة بين المتغير التابع (الرقم القياسي للأسعار) والمتغيرات المستقلة , لكننا لانعرف تحديدا أي المتغيرات المستقلة هو الذي أضاف تفسيرا جوهريا للتبأين في المتغير التابع ، وعولج الأمر في الجدول (25) .

جدول (24)

تحليل التباين

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	5.407E11	1	5.407E11	465.900	.000[a]
	Residual	9.284E9	8	1.161E9		
	Total	5.500E11	9			

a. Predictors: (Constant), مجموع السكان بالالف .

b. Dependent Variable: الرقم القياسي لأسعار المستهلك (سنة الأنموذج 1988).

المصدر : الجدول من عمل الباحث استنادا" إلى معطيات برنامج spss.

الجدول (25)

معاملات أنموذج الانحدار Coefficients

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.	Correlations		
	B	Std. Error	Beta			Zero-order	Partial	Part
1	(Constant)	-1.792E6	114517.691		-15.645-	.000			
	مجموع السكان بالـ1000	75.214	3.485	.992	21.585	.000	.992	.992	.992

a. Dependent الرقم القياسي لأسعار المستهلك (سنة الأنموذج 1988) .

المصدر : الجدول من عمل الباحث استنادا إلى معطيات برنامج spss

ويوضح الجدول (26) أسماء المتغيرات التي تم استبعادها بالطريقة التدريجية وهي (الرقم القياسي لوحدة الاستيرادات , عرض النقود , متوسط أسعار الفائدة) حيث إن الارتباط الجزئي فيما بينها وبين الارقام القياسية للأسعار (العمود الرابع) غير دال إحصائيا كما يتضح من قيم sig (المعنوية) .

الجدول (26)

الارتباطات الجزئية واسماء المتغيرات المستبعدة

Model		Beta In	T	Sig.	Partial Correlation	Collinearity Statistics
						Tolerance
1	سعر صرف الدينار العراقي في السوق الموازي (دولار)	-.042-[a]	-.593-	.572	-.219-	.468
	عرض النقود لكل 100 مليون	-.196-[a]	-1.679-	.137	-.536-	.126
	متوسط أسعار الفائدة على الودائع%	.083[a]	1.932	.095	.590	.856
	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة لكل 100 مليون	.004[a]	.053	.960	.020	.392
	الإنفاق الاستهلاكي العائلي بالأسعار الثابتة لكل 100 مليون	-.083-[a]	-1.656-	.142	-.530-	.686
	الرقم القياسي لوحدة الاستيرادات % أنموذج 1988	.019[a]	.378	.716	.142	.968
	الإيرادات العامة لكل 100 مليون	-.063-[a]	-1.449-	.191	-.480-	.978
	النفقات العامة لكل 100 مليون	-.065-[a]	-1.527-	.171	-.500-	.984

a. Predictors in the Model: (Constant), مجموع السكان بالالف.

b. Dependent Variable: الرقم القياسي لأسعار المستهلك (سنة الأنموذج 1988).

المصدر : الجدول من عمل الباحث استنادا" إلى معطيات برنامج spss .

وأخيرا جرى التأكد من عدم وجود قيمَ متطرفة بوصفه شرطا ضروريا لتطبيق تحليل الانحدار المتعدد كما في الجدول (27) .

جدول (27)

إحصاءات البواقي

Residuals Statistics[a]

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	249560.0625	986262.2500	625665.5103	2.44299E5	12
Std. Predicted Value	-1.712-	1.294	-.178-	.997	12
Standard Error of Predicted Value	10801.978	22226.285	14953.139	3900.463	12
Adjusted Predicted Value	263921.4688	978202.9375	626223.7571	2.42341E5	12
Residual	-5.75284E4	1.91200E5	24919.25282	67431.69159	12
Std. Residual	-1.689-	5.613	.731	1.979	12
Stud. Residual	-1.803-	5.131	.656	1.871	12
Deleted Residual	-6.56118E4	1.91200E5	24361.00598	70060.01598	12
Stud. Deleted Residual	-2.190-	5.131	.634	1.921	12
Mahal. Distance	.005	2.931	.907	.953	12
Cook's Distance	.002	198.288	18.106	59.760	11
Centered Leverage Value	.001	.326	.099	.106	12

a. Dependent Variable: الرقم القياسي لأسعار المستهلك (الأنموذج 1988)

المصدر : الجدول من عمل الباحث استنادا" إلى معطيات برنامج spss .

الخلاصة

يمكننا توضيح النتائج الإحصائية التي توصلنا اليها حسب طبيعة المراحل التي تع اقبتْ على الاقتصاد العراقي وكالآتي:

أولا. المدة (1990-2003): - ان المتغير الأكثر تأثيرا على التضخم واستنادا على جدول (7) الذي يعبر عن مصفوفة الارتباطات الجزئية هوعدد السكان إذ بلغ معامل الارتباط بينهما (0.969) , يأتي بعده عرض النقود بمعدل (0.935) وأخيرا النفقات العامة (0.925) ، أما بالنسبة لمعامل الارتباط الكلي بين الرقم القياسي للأسعار والمتغيرات المستقلة مجتمعة فقد بلغ (0.969) , وهذا يعني ان الارتباط يكاد يكون تأما بين هذه المتغيرات ، ففي ظل الحصار الاقتصادي لابد ان تقود الزيادات السكانية إلى ارتفاع قسري في الإنفاق العام ونتيجة محدودية الموارد يصبح لركون إلى سياسة التمويل بالعجز أ مرا حتميا مما يفضي إلى زيادة معدلات عرض النقود وهو العامل الجوهري في تغذية الأصل التضخمي واستدامته

ثانيا المدة (2004-2015)

في هذه المدة ازداد معدل الارتباط الجزئي بين عدد السكان ومعدل التضخم إلى (0.992) وظل نظيره مع عرض النقود ثابتا (0.935) ، أما معامل الارتباط مع النفقات العامة فارتفع هو الآخر إلى (0.99) ، وهذا يؤكد حقيقة ان الاقتصاديات الريعية تظل اسيرة للتضخم في حالتي تقلص القدرات المالية الحكومية أو توسعها بسبب الاختلالات البنيوية وعدم مر ونة الجهاز الإنتاجي والانكشاف الاقتصادي.

ثالثا المدة (1990-2015):-

من جدول (13) تبيَنَ أن أعلى ارتباط للتضخم كان مع عرض النقود (0.967) ومع مجموع السكان (0.969) . ويوضح جدول أن معدل ارتباط المتغير التابع بالمتغيرات المستقلة يترأوح ما بين (0.96-0.99) وهو ارتباط عالٍ جدا يدل على معنوية المغيرات المستقلة .

الإستنتاجات

لقد توصلنا من دراستنا لظاهرة التضخم عموماوفي العراق خصوصا إلى النتائج الآتية :

أولا : إن المصداق الأكثر وضوحاً لديمومة التضخم وشيوعه في حالتي الأنتعاش والركود كما يذهب البنيويون هو العراق ليس لأن اقتصاده ريعياً فحسب بل نتيجة انكشافه الاقتصادي بالغ الحساسية ، ورغم اعلان السلطات النقدية بعد عام2003 عن معالجة التضخم والحد من تأثيراته الضارة إلا أن الحقيقة ليست كذلك، فما جرى هو تثبيت معدلات التضخم عند الحلقات العليا من تطورها وتخفيض معدل الزيادات اللاحقة في المستوى العام للأسعار ودليلنا على ذلك هو عدم عودة الدينار العراقي إلى قيمته التي كان عليها قبل تفشي التضخم الجامح بعد حرب الخليج الأولى، ففي سنة 1990 كانت متطابقة القيمة هي (1$= 4 دينار) أصبحتْ (1$ = 1937دينار) عام 2002 ولازالتْ القيمة تتراوح عند هذه الحدود تقريبا (1936– 1228) $/ D للسنوات (2003– 2013) رغم زيادة كمية الصادرات النفطية وقيمتها في السوق الدولية بوصفها مصدر الموارد المالية في العراق .[47]

ثانيا:لازالتْ نظرية التضخم مشروعا غير مكتمل للتفسير ومح أولات تنقصها الجد ية والنضوج للتقدير بمعنى حصر الآثار وتقنينها ، فهي ليستْ مانعة ولا جامعة لأنها لا تفسر الظاهرة بتمامها وليس فيها من حدود مُحكَمَة تمنع دخول مفردات ظواهر أخرى في دائرة مصاديقها فضلا عن أن مساحة تحكيم العقائد والمُبنيات الفكرية واسعة وممتدةفي تقديرها مما يجعل الاجتهادات المؤطرَة لمقارباتها اقرب إلى التبرير منها إلى التحليل ، ويمكننا ان نتبين ذلك بلا لبس في محاولة تحميل (واليز) مسؤولية نشوء التضخم وتراكم معدلات نموه للنقابات العمالية حَرا .

ثالثا : من خلال الأنموذج الاحصائي وقفنا على مجموعة من المفارقات بخصوص التضخم في الاقتصاد العراقي، أولاها هي عدم وجود مق أيضة بين التضخم والبطالة كما يذهب الاقتصادي الإنجليزي (فيليبس) ، وهذا بحد ذاته ينعكس عن تفكك بنية الاقتصاد العراقي وعدم مرونة جهازه الإنتاجي ولزوجة انتقال الصدمات النقدية فيه ، أي سريانها بما يشبه النسغ النازل، من الأعلى إلى الأسفل ومن الخارج إلى الداخل ، مع فقدان القدرة على إعادة تدويرها. والمفارقة الأخرى هي الترابط العكسي بين سعر الفائدة والتضخم حيث بلغ معامل ارتباط هما (–75%) للمدة 1990– 2015 وهذا يعني ان قيمة المدخرات تتناقص باستمرار وان الادخار توظيف غير عقلاني للفوائض النقدية لذلك تنتشر ظاهرة تهريب الأموال بحثا عن منافذ استثمارية مُجزية في الخارج

، والأصل في تجذر هذا المسار هو ان الاقتصاد العراقي كان ولازال يُدار على وفق آليات الاقتصاد الشمولي وعَبرَ مؤسساته المنظورة والمُستتِرَة .

رابعا: إن أكثر المتغيرات الاقتصادية تاثيرا على التضخم في العراق ، نشوءا واستدامة، هما عدد السكان وعرض النقود، حيث بلغ معدل الارتباط لكليهما معا (96)% خلال المدة 1990–2015 ، وهاتان العلاقتان موضوعيتان ، فزيادة عدد السكان تفضي إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية والخدمات ، ومادام العرض منهما محدودا لابد أن ترتفع أسعارهما ، وفي اقتصاد ريعي يقود انخفاض متحصلات الحكومة من النقد الأجنبي وتز أيي التزأماتها الاجتماعية نتيجة للزيادات السكانية إلى تبني سياسة التمويل بالعجز التي تقود حتماً إلى تغذية ظاهرة التضخم بمزيد من عوامل النمو والإستدامة.

خامسا: إن الارتباط بين معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات التضخم علىوفق الأنموذج الاحصائي طردية قوية، وهذا وحده يكفي دليلا على نجاعة سياسة التمويل بالع جز إذا أُنفقتَْ تخصيصاتها لبناء أصول جديدة أو تجديد أصول قديمة لان مخرجات هذه الأصول هي التي ستشكل غ طاءً للإصدار النقدي الجديد .

التوصيات

أولا: ترشيد الإنفاقين العام والخاص وليس الحد منهما لأنهما يشكلان حافزا لاغنى عنه لزيادة الإنتاج ، وذلك من خلال تغيير مساريهما بتوجيههما نحو الاستهلاك الضروري والكمالي غير البذخي وهذا بدوره يقتضي السيطرة على منافذ الاستيراد والتحكم بمكوناته.

ثانيا: تبني سياسة فعالة لتعبئة المدخراتمن خلال إعادة النظر بهيكل الفائدة لقائم وجعل معدلاتها أكثر إغراءً وجاذبية بغية سد الذرائعأمام هروب النقد الأجنبيإلى الخارج .

ثالثا: رفع القيود عن المبادرة الفر دية وتخفيض كلفة الاستثمار المادية والإدارية ، إذ تشير الاحصاءات الدولية إلى أن (التكلفة الاجمالية لتأسيس شركة في البرازيل 640 $ و739$ في تشيلي ، ويقدر إجمالي الوقت اللازم للتسجيل في البرازيل36 يوما مقارنة ب 60 يوم في تشيلي)(48) ، ولو قارنا هذه التكاليف بمثيلاتها في العراق لإرتفعَتْ التقديرات في كلا الجانبين– النفقات والزمن إلى أرقام خيالية ، وفي مجال المعاملات يمكن الاسترشاد باحصاءات (بين هام) التي تراوحتْ تَبعاً لها (التكاليف اللازمة للحصول على خط هاتف تجاري مَثلاً بين ... 130 $ في ماليزيا إلى 600$ في الأرجنتين وخلال أسبوعين) (49) ، وهي أيضا ارقام متواضعة مقارنة بما يتحمله المواطن العراقي للحصول على هذه الخدمة وأمثالها من الخدمات الأخرى.

ولخلق بيئة استثمارية جا ذبة لرأس المال المحلي والأ جنبي ولغرض تنويع مصادر الدخل وتوفير القاعدة المادية لمعالجة التضخم لابد من مراعاة شروط تيسيرالمعاملات وتدنية نفقات اتمامها .

رابعا: القبول بمبدأ المقايضة بين التضخم وسياسة تكوين الأصول العينية خاصة في مجال البنية التحتية ، وهذا وحده يبرر اعتماد سياسة التمويل بالعجز لتجاوز عقبة نقص الموارد المالية اللازمة لإنجاز تلك المشروعات الحيوية.

الملاحق الإحصائية/ ملحق 1

المدرج التكراري

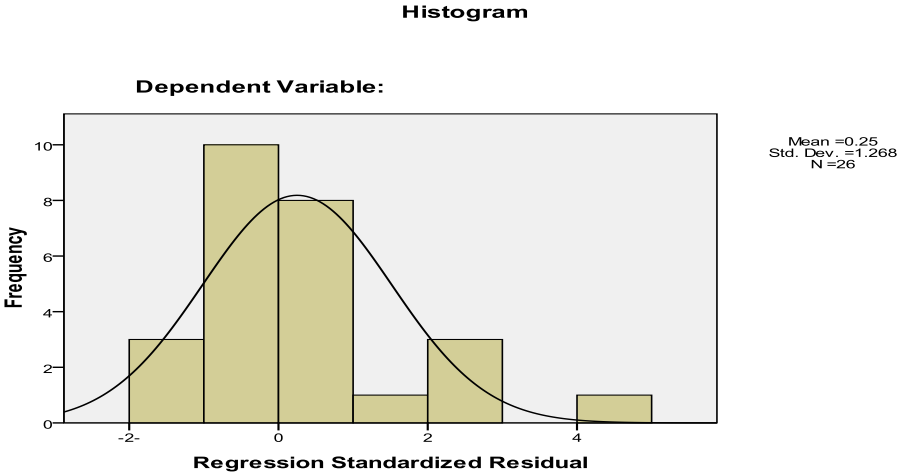

المصدر : الشكل البياني من عمل الباحث استنادا" إلى معطيات برنامج spss

المدة (1990-2003)

X9	X8	X7	X6	X5	X4	X3	X2	X1	Y	Year
141.79	84.91	84.4	17890	156.917	297.111	7.6	153.59	4	161.2	1990
174.97	42.28	101.3	18419	86.656	106.82	9.1	246.7	10	461.9	1991
328.83	50.47	101.1	18949	74.622	141.635	9.6	439.09	21	848.8	1992
689.54	89.97	191.5	19478	38.388	184.536	12	864.3	74	2611.1	1993
1994.42	256.59	236.2	20007	36.462	191.649	12.8	2389.01	458	15461.6	1994
6907.84	1069.86	205.1	20536	39.895	195.712	12.8	7050.64	1674	69792.1	1995
5425.42	1780.13	151	21124	40.568	217.281	12.8	9605.03	1170	59020.8	1996
6058.02	4105.37	87.7	22045	63.873	263.427	12.8	10380.97	1471	72610.3	1997
9205.01	5204.3	66.4	22702	65.421	355.25	12.8	13518.76	1620	83335.1	1998
10335.52	7190.65	70.9	23382	67.131	417.711	12.8	14838.36	1972	93816.2	1999
14987	11330.34	70	24085	69.037	423.586	12.8	17280.06	1930	98486.4	2000
20797.27	12892.46	55.6	24813	70.879	433.351	12	21590.89	1929	114612.5	2001
25182.85	19711.25	52.1	25565	72.808	403.449	12	30136.01	1957	136752.4	2002
19825.48	21463.46	2.5	26340	75.104	269.904	8.5	57736.01	1936	181301.7	2003

- وزارة التخطيط ,الجهاز المركزي للاحصاء ,النشرات الاحصائية لسنوات مختلفة .
- البنك المركزي العراقي , المديرية العامة للاحصاء والابحاث , النشرة السنوية لسنوات مختلفة .

ملحق 2

Histogram

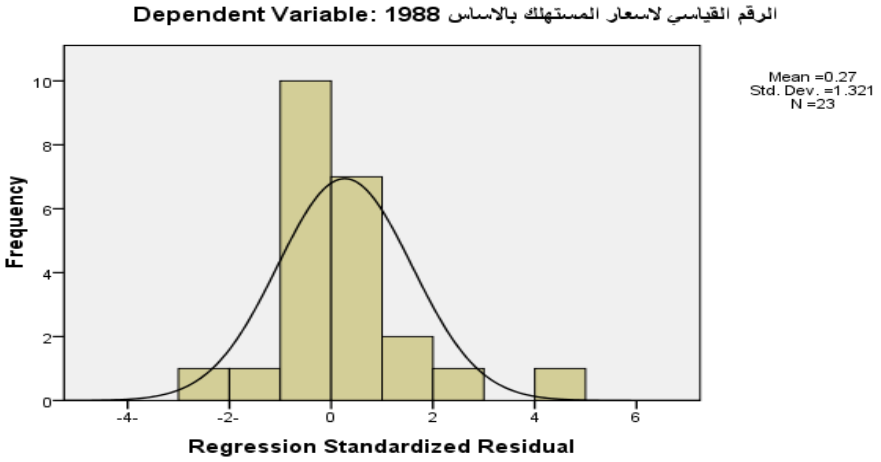

المصدر : من عمل الباحث استنادا" إلى معطيات برنامج spss

المدة (2004-2015)

X9	X8	X7	X6	X5	X4	X3	X2	X1	Y	Year_
321174.9	329827.4	111.6	27139	84.883	416.078	7.7	101486.3	1	230184.1	2004
263751.8	405028.9	10.5	27963	87.526	434.388	6.7	113991.3	1472	315259	2005
380768	490633.6		28810	73.542	478.514	7.3	154600.6	1475	483074.4	2006
390312.3	545994.5		29682	67.976	485.106	10.9	217211.7	1267	632029.8	2007
594033.8	802521.8	76.3	31895	75.654	517.166	11.3	281899.3	1203	648891.2	2008
525670.3	552093.5	16.9	31664	108.221	547.208	8.4	373000.3	1182	630713.1	2009
701342	701782.2	5.8	32490	114.509	584.959	6.8	517434.9	1185	646208	2010
787576.7	1088074	8.9	33338	113.447	628.969	6.4	624739.3	1196	682367	2011
1051396	1198172	17.6	34207.25	116.396	702.01	6.4	637358.7	1233	723665	2012
106873	113767.4	73.69	35095.77	112.792	731.58	6.4	738309.6	1233	870030	2013
113473.6	105609.8	71.68	36455.69	117.554	1738.72	6	726924.5	1214	938209.2	2014
70397.5	66470.3	18.94	36933.71	93.745	1696.31	6	654354.3	1247	1006388	2015

- وزارة التخطيط ,الجهاز المركزي للاحصاء ,النشرات الاحصائية لسنوات مختلفة .
- البنك المركزي العراقي , المديرية العامة للاحصاء والابحاث , النشرة السنوية لسنوات مختلفة .

ملحق 3

Histogram

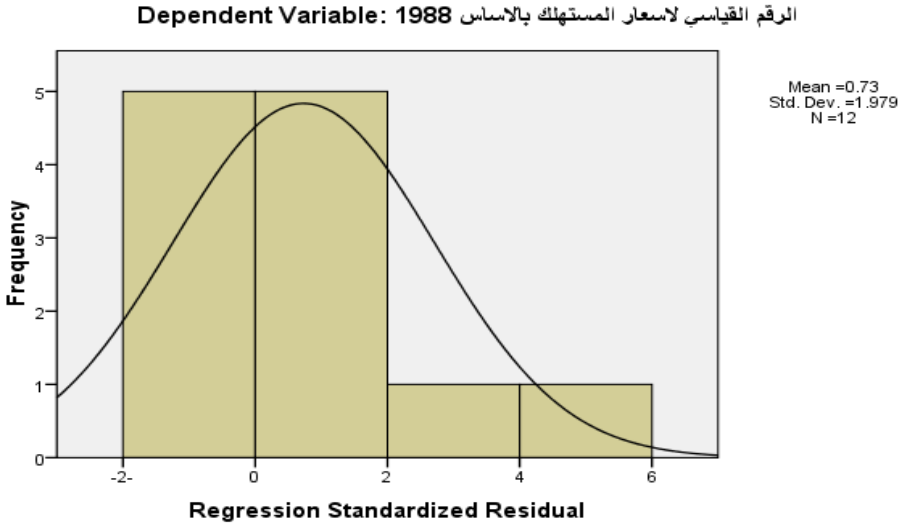

الهوامش

1- H.G. Johnson , Essays in Monetary Economics , (London, 1949), p.104.
2- R.I.Ball , inflation and the Theory of Money , (London , 1969) , p.13-14.
3- F.W. Paish , studies in inflationary Economy , (London , 1962), p.311.
4- جيمس جوارتيني وآ خرون ، الاقتصاد من منظور الفهم السليم ، ترجمة وتدقيق نوح الهرموزي – رشيد أوراز ، (منشورات المتوسط /أيطاليا/ميلانو/2017)، ص 73 .
5- M.Maria John Kannady , Macro Economic Theory , (Delhi , 2011) , p.229.
6- جيمس جوارتيني واخرون ، م.س ، ص 73.
7- Ein Zig , Inflation , chtto and windus , (London , 1952) , pp.13-23.
8- B.Hanson , Excess Demand unemployment , vacancies and wages , (Quarterly Journal Economics , vol.84 , Feb.1970) , p.8.
9- B.Hanson ,Astudy in the theory of inflation , (New york , 1951) , p.9.
10- م أيكل أيجمان ، الاقتصاد الكلي .. النظرية والسياسة ، ترجمة محمد ابراهيم منصور ، (دار المريخ للنشر ، الرياض ، 1985) ، ص 207–208.
11- Zhuo Tan , principles of Macro economics ,(university of Miami ,U.S.A , 2012),p.2.
12- D.Laidler , inflation asarvey ,(the economic journal , December , 1975) , pp.744-745.
13 – ملخصة عن :
Fisher , The purchasing power of money, (London, 1922), cha,3.
14- Gardner Ackley , Macro Economic theory , (London ,1969), p.118.
15- Milton Friedman , the optimum Quantity of Money , (Chicago , 1969) , p.67.
16- Milton Friedman , the Role Monetary policy , (American Economic Review , 1968) p.12.
17 –جيمس جوارتيني وآخرون ، م.س، ص 76 .
18 –أي ، ر أي كانتربري ، موجز تاريخ علم الاقتصاد ، ترجمة سمير كريم ، (المركز القومي للترجمة ، للقاهرة /2011)، ص 405 .
19- G. Ackley , Administered prices and inflationary process , (American Economic Review , 1959), pp.419-420.
20 –فاروق شقوير ، دور السياسة المالية في معالجة التضخم ، (رسالة ماجستير / جامعة القاهرة / 1971) ، ص53.

21 –د. عبد الزهرة فيصل يونس ، الجامع في التحليل الاقتصادي الكلي ،(دار امجد للطباعة /عمان /2016) ، ص 287.

22-Wiles , Cost , inflation and the stake of economic theory , (Economic journal , June 1973) , p. 393.

23-Denial , J.B. Mitchel , Some Empirical observation of Relevance to the Analysis of union wage Determination ، (Journal of Labor Research , 1989) , pp.193-196.

24-D. jakson and Anathors , Do trade unions cause inflation , (Cambridge , Department of Applied Economic accessional paper 36, 1972) , pp. 35-36.

25-John Kenneth Gelbraith , The new industrial stake , (Boston , 1967) , p. 6.

26- William D. Milberg, The Mega crop and Macro dynamics ,(New york and London , England :M.E. sharpe , 1922) , pp.85-100.

27-William D. nor haus , The falling rate Of profits, (Brookings papers of economic activity 24, no.1 , 1974) , p.169.

28-E.ray canterbery , Avita theory of personal income Distribution , "South Economic journal 46, July 1979), p.12.

29-Lib , Pr.13-15.

30 –د.عبدالزهرة فيصل يونس ، فلسفة التنمية واستراتيجياتها في الفكر الاقتصادي ، (دار دجلة للطباعة والنشر /عمان / 2016) ، ص 131.

31 –د.سمير امين ، مابعد الراسمالية (مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،1988) ، ص 24–25.

32 . رمزي زكي ، مشكلة التضخم في مصر ، (الهيئة المصرية العليا للكتاب /1980) ، ص 84.

33 طاهر فاضل حسون ، مصادر التضخم النقدي في العراق ، (بغداد ، 1978) ، ص 136.

34 عبدالرحمن ابن خلدون ، مقدمة ابن خلدون ، تحقيق عبدالواحد وافي ، (لجنة البيان العربي ، ج3 ، 1958) ، ص 76.

35 راؤول بريتش ، نحو سياسة تجارية جديدة للتنمية ، ترجمة جرجيس حسن ، (الدار المصرية العامة للتاليف والترجمة) ، ص 19.

36 روجر روزنبلات ، ثقافة الاستهلاك ، ترجمة ليلى عبدالرزاق ، (المركز القومي للترجمة /القاهرة /2011) ، ص 6.

37 د. عبدالزهرة فيصل يونس ، م . س ، ص 275–279.

38 أي . رأي كانتربرأي ، م.س ، ص 392.

39 جيمس جوارتيني ، م . س ، ص 75 .

32- N. Gregory Mankiw , Macro economics , (new york , 2010) , pp. 395-396.

33 –أي . رأي كانتربرأي ، م.س ، ص 393.

34 –جيمس جوارتيني ، م س ، ص 76 .

35 –دانيال عبدالرزاق ، التضخم في الاقتصاد العراقي ، (الجهاز المركزي للأسعار / بغداد / 1975) ، ص 214 .

36 –طاهر فاضل حسون ، م.س ، ص 203 .

37 – د.ابراهيم مراد الدعمة ، د.مازن حسن الباشا ، أنموذجات في علم الإ حصاء مع تطبيقات spss ، (الأردن /عمان /دار المناهج/ط1/2013) ، ص49.

46–الحسن عبدالله باشابوه ،الإحصاء وتطبيقاته على الحزمة الإحصائية spss ، (مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع /عمان/ 2012)، ص37.

47– انظر جدول (2) ، ص 19.

48 – جيمس جوارتيني ، م.س، ص687 .

- Benham;A.UNDL Exchang; (paris;1998) ;p.25

49 ast ;Measuring The co